جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم دراسات السوق

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

مديرية الأرقام القياسية

التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام (2013)

آذار 2014

فهرس المحتويات

المواضيع	رقم الصفحة
مدخل تمهيدي	2 – 1
أولا: التضخم في الاقتصاد العراقي	**16 –3**
1– الأسعار في الأسواق العراقية	3
2– مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام (2013)	5
3– مساهمة أسعار الأقسام السلعية والخدمية في التضخم	15
ثانيا: تطور معدلات التضخم في المحافظات العراقية خلال عام (2013)	**21 – 18**
ثالثا: اتجاهات أسعار الصرف في السوق العراقية خلال عام (2013)	**26 – 22**
رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم	**28 – 27**
1– الآثار الاقتصادية للتضخم	27
2– الآثار الاجتماعية للتضخم	28
خامسا: علاقة معدل التضخم بالمتغيرات الاقتصادية	**39 – 29**
1– الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية	29
2– معدل التضخم ما بين الفقر ومستوى المعيشة والبطالة	32
3– التضخم وسوق الأوراق المالية	35
4– العجز ومعدل التضخم	36
5– سعر الفائدة ومعدل التضخم	37
سادسا: دور السياستين المالية والنقدية للحد من التضخم في الاقتصاد العراقي	**41–40**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	سلة مكونات الرقم القياسي	5
2	تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	11
3	تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	13
4	تطور نسب مساهمة الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة لعام (2013)	16
5	تطور الرقم القياسي العام على مستوى محافظات العراق لعام (2013)	20
6	معدلات التغير السنوية لأسعار صرف الدولار لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	24
7	تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي ومبيعات ومشتريات الدولار خلال الفصلين الأول والثاني من عام (2013)	26

فهرس الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الأوزان النسبية للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق	6
2	معدل التغير للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	12
3	معدل التغير للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام للأسعار لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	14
4	نسب مساهمة الأرقام القياسية الرئيسة في العراق لعام (2013)	17
5	معدل التغير للأرقام القياسية في عموم محافظات العراق لعام (2013) مقارنة بعام (2012)	21
6	معدلات التغير السنوية لأسعار صرف الدولار لعام (2013) مقارنة بعامي (2011، 2012)	25
7	تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي ومبيعات ومشتريات الدولار خلال الفصلين الأول والثاني من عام (2013)	26
8	علاقة التضخم بمستوى المعيشة	34
9	علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية	39

مدخل تمهيدي

لحركة الأسعار واتجاهاتها العامة آثاراً اقتصادية كبيرة وواسعة على آلية توزيع الموارد الاقتصادية من جهة، وتلقي الضوء على مسيرة الاقتصاد الوطني ودرجة استقرار السوق المحلية من جهة ثانية.

إذ تعتبر الأسعار من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تفسر العديد من المتغيرات في الاقتصاد القومي لأي بلد، فضلاً عن ذلك تعتبر الأسعار في مقدمة المؤشرات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام راسم السياسة السعرية والإنتاجية التي يسعى المستهلك والمنتج لمعرفتها، وذلك لعلاقتها المباشرة بدخولهم وأرباحهم وامتداد تأثيراتها على كلف معيشتهم .

ويعتبر التضخم من المواضيع التي لا يزال الجدل قائماً حول العوامل المسببة له، وبالتالي السياسات المناسبة لمعالجته، إلا انه يمكن القول إن التضخم يتأثر بشكل عام بعوامل داخلية وخارجية تختلف أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، ففي الاقتصاد الصغير المنفتح على الخارج تلعب العوامل الخارجية دوراً تزداد أهميته مع زيادة الانفتاح هذه، إلا إن لسياسات دعم الأسعار من حيث مكوناتها والأوزان النسبية لهذه المكونات إلى جانب المشاكل المتعلقة بالبيانات أثر في تشويه العلاقة المتوقعة بينهما الأمر الذي يجعل من الصعب فصل أثر العوامل الخارجية عن أثر العوامل الداخلية .

إن للمشاكل السابقة انعكاساتها السلبية على قدرة السلطة النقدية على التمييز بين الأسباب المحلية والأسباب الخارجية للتضخم المحلي بصورة دقيقة تمكنها من وضع السياسات المناسبة لمعالجته، وتبرز هذه المشكلة في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص بصورة اكبر بسبب ضعف القدرات الفنية والإدارية في هذه الدول .

ويعرف اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، كتضخم الأسعار وتضخم الدخل، وتضخم التكاليف، والتضخم النقدي، وعندما يستخدم مفهوم التضخم دون تميز الحالة التي يطلق عليها فان المقصود بهذا المفهوم هو (تضخم الأسعار).

ويمكن تعريف التضخم بأنه (الارتفاع المستمر في الأسعار)، ويعتبر هذا التعريف من ابسط أنواع التعريفات للتضخم .

وفي العراق وبعد إحداث عام (2003)، فقد لعبت العوامل الخارجية دوراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي،حيث إن اغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضه للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلباً او ايجابياً، حيث سجلت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (26.7%) بحسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام (2012)، الأمر الذي انعكس في زيادة الضغوط في حال ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من الخارج .

واستمرت السلطات المالية والنقدية، وبشكل خاص البنك المركزي العراقي خلال هذا العام بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بغية تحقيق أهم أهدافه الرئيسية إلا وهو استقرار الأسعار المحلية، حيث تشير المعطيات والمؤشرات الإحصائية والاقتصادية الحالية، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، إلى تراجع معدل التضخم الأساسي لعام (2013)، والذي يعتبر مقياساً لمتوسط التغير في الأسعار بعد استبعاد المكونات غير الثابتة، إي التي تتأثر بالعوامل الخارجية (كأسعار الطاقة، العوامل المناخية) او الموسمية (كأسعار السلع الزراعية)، بأن معدل التضخم سجل (2.4%) مقارنة بعام (2012)، في حين سجل معدل التضخم العام ارتفاعاً بلغ (1.9%)، وهذا المؤشر يدل على إن ما نسبته (– 0.5%) من حجم التضخم لهذا العام يعتبر مؤقتاً او موسمياً .

إن مهمة متابعة حركة الأسعار في الأسواق المحلية تأتي للوقوف على أهم هذه المتغيرات خلال فترة زمنية محددة، فضلا عن تحديدها مساهمات السلع والخدمات في حجم التضخم السائد في الأسواق والذي يعكس الأهمية النسبية للأقسام السلعية والخدمية الرئيسة في ميزانية الأنفاق العائلي، ولتحقيق هذا الهدف جاء تقرير (**التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام (2013)**)، ليسلط الضوء على ابرز هذه النقاط والمتمثلة بتحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي والذي تضمن فقرة حركة الأسواق العراقية، وتحليل التضخم في الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة والفرعية ونسب مساهمتها في التضخم، وفي فقرة ثانية تناول التقرير تطور معدلات التضخم في المحافظات العراقية، وفي فقرة أخرى ولأهمية أسعار الصرف للعملات الأجنبية (الدولار) في سوق تداول العملات وحجم مبيعات البنك المركزي العراقي وأسعار الفائدة، فقد تم تناولها في متن التقرير أيضا.

أولا: التضخم في الاقتصاد العراقي

1- الأسعار في الأسواق العراقية

تأتي قضية ارتفاع الأسعار في مقدمة أوليات جميع الإطراف المعنية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وقد عكفت العديد من المؤسسات والمراكز البحثية وغيرها على دراسة قضية الأسعار وسبل مواجهتها خاصة بعد انفلات أسعار السلع الأساسية مما ضاعف من معاناة المواطنين بمختلف مستوياتهم، بل أخذت تهدد المستوى المعاش للأسر محدودة الدخل، وفي العراق احتل التضخم وحركة الأسعار، اهتمام الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسات النقدية والمالية. **وفيما يلي عرض ملخص لأبرز الظواهر السعرية في الأسواق المحلية العراقية، خاصة ما بعد عام (2003) :**

أ- **انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية** وهي نتيجة طبيعية لاستمرار تدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي ويفسر تدني هذه المساهمة حاجة السوق العراقية إلى زيادة الاستيراد ولمختلف السلع من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على اثر تزايد حجم النفقات الحكومية والتي تترجم على شكل طلب متزايد في السوق المحلية، وللاستدلال على هذه الظاهرة السلبية هي ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في الأسواق العراقية مقارنة بالمحتوى المحلي، ومما عمق هذا الوضع استمرار القطاع الخاص بدوره المحدود في العملية التنموية وانخفاض نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب وتمويل الاستثمارات الأمر الذي أدى إلى ضعف مشاركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي .

ب- **ظاهرة الإغراق السلعي:** لا تزال الأسواق العراقية وعلى وفق قانون العرض والطلب تعاني من ظاهرة غير مشروعة أدت إلى المنافسة غير العادلة، حيث يلاحظ تفوق حجم السلع المستوردة على حجم المنتج المحلي، الأمر الذي يهدد القضاء على الصناعة الوطنية وسيطرة الشركات والمنتجين الأجانب على السوق المحلي وفرض سياساتهم السعرية الخاصة والتي هي في الغالب تميل إلى الارتفاع وتترك تأثيراتها السلبية على المستهلك، ولمواجهة هذه الظاهرة والحد منها لابد من تفعيل القطاعات الإنتاجية بهدف حماية المنتجات المحلية من جهة والمستهلك من جهة أخرى ، إضافة الى تقديم الدعم للقطاع الخاص وتوسيع أدوات المشاركة بما يوسع دائرة المنتجات ذات المزايا التنافسية والمواصفات التي تشبع حاجات المستهلكين .

ت- **عدم ممارسة الأسعار السائدة في السوق العراقية** دورها كأداة رئيسية في عملية الإصلاح الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية .

ث- **من السمات المهمة الأخرى للسوق العراقية وبالذات على صعيد سوق العمل** لا يزال السوق يعاني من استمرار حالة التباعد ما بين العرض ونوع الطلب على الأيدي العاملة ولا تعاني هذه الأسواق من

نقص العرض في الأيدي العاملة، حيث ما زالت نسب البطالة مرتفعة خاصة إذا ما قورنت بالتطورات السعرية الحالية، وهذا ما يؤكد إلى إن الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، إضافة إلى غياب او ضعف الاستثمارات الأجنبية، حيث لا توجد شركات إنتاجية في مجال الصناعة والزراعة تستطيع استيعاب الأيدي العاملة المحلية، كذلك غياب الإحصائيات عن سوق العمل، عدم وجود سياسات واضحة لاحتياجات سوق العمل وعدم ملائمة مدخلات العملية التعليمية لمخرجات السوق، إن هذا الواقع لسوق العمل العراقية لم يحد من توافد العمالة الأجنبية خاصة الدول الآسيوية الفقيرة وبسبب رخص الأجور التي تتقاضاها والتزامهم بالعمل في ظل ظروف مختلفة شجعت أرباب العمل على استقدامهم وتفضيلهم على نظرائهم العراقيين، الأمر الذي انعكس على الشباب العراقي الذي لا يزال يبحث عن فرصة عمل بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في استيعاب اكبر عدد منها في القطاع العام .

ج- واقع النظام ألسعري في العراق خلال عام (2013): استمرت الأسواق العراقية خلال عام (2013) تعاني من ظواهر اقتصادية مركبة أسهمت في تشكيلها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة، إذ يلاحظ وجود مزيج من الأسعار فهناك الأسعار المحددة رسمياً إلى جانب الأسعار المحددة وفقاً لقانون العرض والطلب والتي تشمل اغلب السلع المستوردة والسلع المنتجة من قبل القطاع الخاص .

وبضوء ما تقدم يمكن تحديد خصائص النظام ألسعري بالاتي :

- وجود أسعار تتمتع بالدعم المركزي من قبل الدولة وبشكل خاص أسعار مواد البطاقة التموينية، الكهرباء، أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية .
- الأسعار التي يتم تحديدها من قبل أجهزة ومؤسسات القطاع العام وتغطي المنتجات الصناعية بشكل عام .
- أسعار الأسواق الموازية للسلع الأساسية (كالأدوية، الوقود، أسعار الصرف) .

2- مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام (2013)

يعتبر الرقم القياسي العام من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في العراق، حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين، ويرصد المؤشر (416) سلعة وخدمة تجمع شهرياً من جميع المحافظات العراقية، حيث يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإصدار النشرات الشهرية والفصلية والسنوية عن هذا المؤشر، **الجدول (1) والشكل (1) يوضحان الأوزان النسبية للأقسام الاثني عشر المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ووفق أخر مسح اقتصادي واجتماعي لعام (2007):**

الجدول (1)

سلة مكونات الرقم القياسي

100=2007

ت	المجموعات الرئيسة	الأوزان النسبية
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059
2	المشروبات الكحولية والتبغ	0.720
3	الملابس والأحذية	7.330
4	السكن ، المياه ، الكهرباء ، الغاز	31.305
5	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377
6	الصحة	2.308
7	النقل	11.086
8	الاتصال	2.926
9	الترفيه والثقافة	1.619
10	التعليم	0.989
11	المطاعم	1.402
12	السلع والخدمات المتنوعة	3.878
13	المجموع	% 100

الشكل (1)

الأوزان النسبية للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق

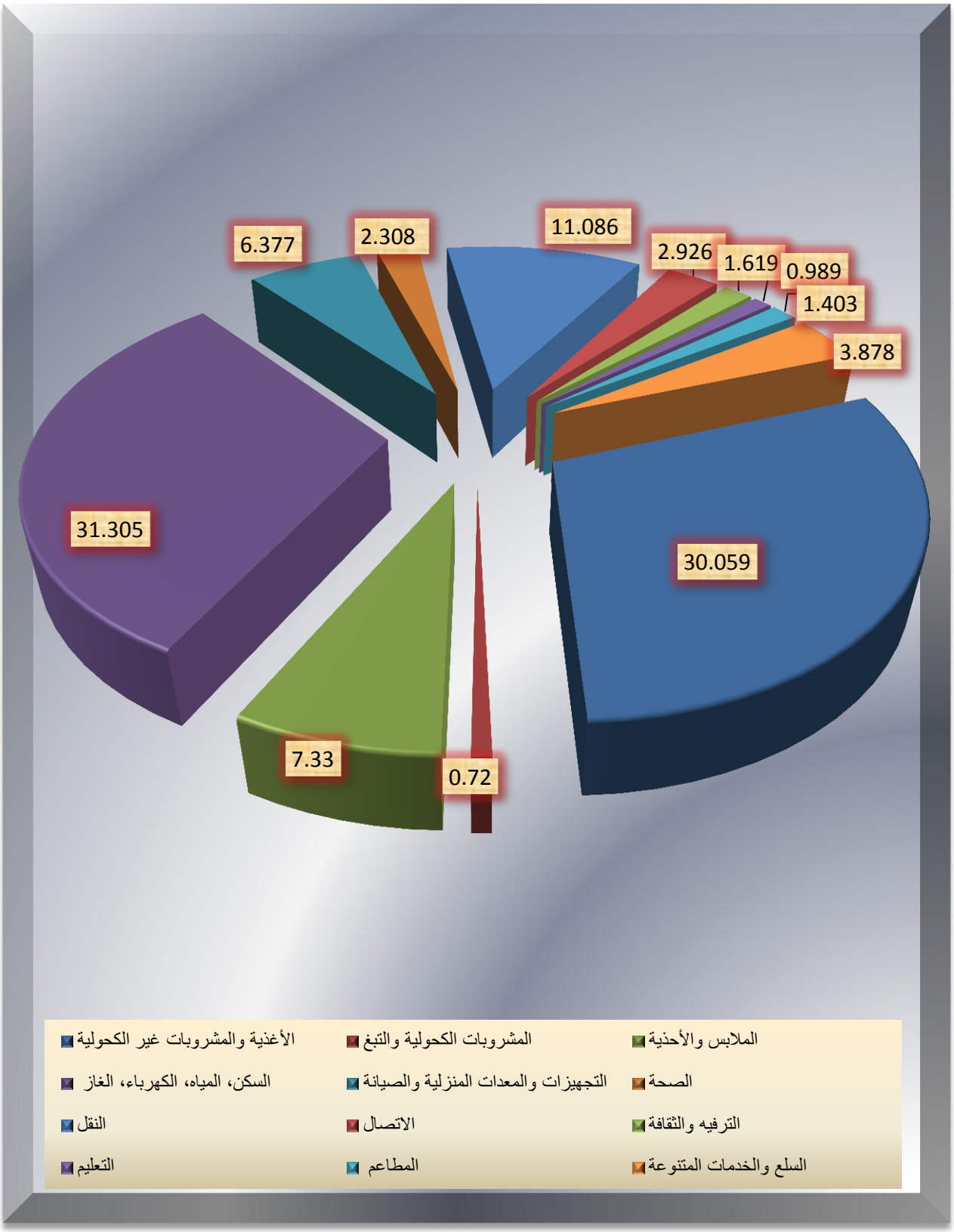

ملاحظة: تم إعداد الشكل بالاعتماد على جدول رقم (1) .

وتشير تقارير البنك الدولي بتراجع أسعار المواد الغذائية عالميا، وذلك لانخفاض الطلب عليها في الأسواق العالمية والتي تعاني من ندرة المعروض، إلا إن الأسعار العالمية للمواد الغذائية لا تزال في انخفاض مستمر، حيث تراجعت أسعار القمح المتداولة عالميا بنسبة (11%) في حين انخفضت أسعار السكر بنسبة (10%) والذرة (6%)، ابتداء من تشرين الأول عام (2012) لغاية شهر شباط (2013).

وقد انعكست هذه الضغوط التضخم على المستوى المحلي وبشكل رئيسي في الأقسام الرئيسة (التعليم، الملابس والأحذية، السكن، المياه، الكهرباء، الغاز). وان تأثير ذلك الانخفاض تبين في تراجع أسعار الأغذية خلال العام (2013)، **ويستعرض الجدول (2) و (3) والرسم البياني (2) و(3) تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في عموم العراق ومعدلات التغير خلال عام (2013) ولسنة الأساس (2007) ومنه يتضح الأتي:-**

ارتفاع **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك** في عموم العراق من (140.1) نقطة خلال عام (2012) إلى (142.7) نقطة في عام (2013) إي بمعدل تغير (1.9%)، في حين ارتفع **الرقم القياسي العام بعد استبعاد (إي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً منه المشتقات النفطية (النفط والغاز) وفقرتي (الفواكه والخضر))** من (140.3) نقطة عام (2012) إلى (143.7) نقطة عام (2013) مسجلاً معدل تغير (2.4%)، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع معظم الأقسام ألمكونه للسلة السلعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام (2013) مقارنة بعام (2012)، باستثناء كل من الأقسام (الاتصال، النقل، الترفية والثقافة، والسلع والخدمات المتنوعة)، حيث سجلت معدلات انخفاض (-6.9%، -3.7%، -1.0%، -0.8%)، وسجل قسم (التعليم) أعلى معدل ارتفاع (8.9%) مقارنة بعام (2012)، وقسم (الملابس والأحذية) بمعدل تغير (6.2%)، والمطاعم (4.9%) والصحة (4.6%)، في حين سجل قسم (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) وقسم (المشروبات الكحولية والتبغ) اقل معدل ارتفاع خلال هذا العام مقارنة بعام (2012) ليبلغ (0.4%، 2.0%) على التوالي .

وندرج أدناه تحليلاً مفصلاً لاتجاهات الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة والفرعية للرقم القياسي لأسعار المستهلك ولعموم العراق وكالاتي :

- <u>قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية</u> :-

سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعاً بمعدل تغير (0.4%) خلال عام (2013) قياساً بعام (2012)، و(6.9%) مقارنة بعام (2011)، وجاء هذا نتيجة لارتفاع اغلب مكونات هذا القسم، خاصة (أسعار المنتجات الغذائية الأخرى، والسكر والمنتجات السكرية، والخبز والحبوب، والزيوت والدهون، واللحوم) وبمعدلات تغير (4.3%، 2.4%، 1.7%، 1.6%، 1.0%) على التوالي، **ويمكن إيعاز أسباب الارتفاع أجمالاً لعدد من العوامل منها:** قلة المعروض منها مقابل ارتفاع الطلب الحاصل عليها، بسبب الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار وفي العراق، ولكون اغلب مكونات هذا القسم مستوردة من الخارج، إما ارتفاع أسعار السكر فيعزى إلى التلكؤ الحاصل في توزيعه ضمن مفردات البطاقة التموينية، أسعار

اللحوم فيمكن إرجاع أسباب الارتفاع في أسعارها إلى شحه المعروض منها خاصة اللحوم الحمراء وعدم سد حاجة السوق المحلية منها على الرغم من توفر اللحوم المستوردة ومن مناشئ مختلفة وذلك نتيجة للعديد من المشاكل التي يواجهها مربون الماشية في عموم البلاد من حيث عدم حصولهم على الأعلاف بسبب عدم توفر الكميات الكافية منها والتي يتوقف عليها تغذية المواشي وتنشئتها، إلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف في السوق السوداء، في حين سجلت (الفواكه والخضروات) انخفاض في أسعارها، بسبب زيادة المعروض منها وزيادة الطلب عليها .

ب- قسم المشروبات الكحولية والتبغ :-

سجلت أسعار هذا القسم خلال هذا العام ارتفاع بمعدل تغير بلغ (2.0%) مقارنة بعام (2012) و(5.6%) مقارنة بعام (2011)، وجاء هذا نتيجة إلى الارتفاع الحاصل في أسعار هاتين السلعتين والعائد إلى عوامل العرض والطلب لسوق هاتين السلعتين .

ج- قسم الملابس والأحذية :-

ارتفعت أسعار الملابس والأحذية خلال عام (2013) بمعدل تغير (6.2%) مقارنة بعام (2012)، وبمعدل تغير (14.3%) مقارنة بعام (2011)، إذ ارتفعت الملابس بمعدل تغير (6.3%) مقارنة بعام (2012)، وجاء هذا نتيجة لارتفاع أسعار مواد الملابس وخدمات خياطتها بنسب (10.4% و 4.0%) على التوالي، وشهدت أسعار ملابس الأطفال والملابس الرجالية والنسائية الجاهزة ارتفاعاً وبمعدلات تغير (8.5%، 4.2%، 6.0%) على التوالي، ويعزى سبب الارتفاع هذا كون إن معظم هذه الملابس مستوردة من مناشئ مختلفة، حيث يتحمل التاجر تكاليف النقل والخزن وإيجار المحلات التجارية وأجور الكهرباء على السعر النهائي للسلعة، وشهدت أسعار تنظيف الملابس ارتفاعاً بلغ (3.5%) خلال هذا العام مقارنة بعام (2012)، وذلك بسبب ارتفاع أجور العمل، إما أسعار الأحذية فقد بلغ الارتفاع في أسعارها (6.1%) مقارنة بعام (2012)، حيث إن اغلب الأحذية مستوردة وبالتالي فان التاجر يتحمل ذات التكاليف الوارد ذكرها على السعر النهائي .

د- قسم (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) :-

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام (2013) بمعدل تغير (3.7%) مقارنة بعام (2012) وبمعدل تغير (13.1%) مقارنة بعام (2011)، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الإيجار بشكل واضح وبمعدل تغير (5.6%) مقارنة بعام (2012) وبمعدل تغير (18.9%) مقارنة بعام (2011)، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على الدور السكنية المعروضة للإيجار مقابل قلة المعروض وعدم استيعاب الإعداد المتزايدة من الأسر الجديد مع ما متوفر من الوحدات السكنية، إلى جانب ارتفاع أجور الأيدي العاملة وأسعار المواد الإنشائية (المحلية والمستوردة) من (حديد تسليح وطابوق واسمنت وغيرها من مستلزمات البناء)، إضافة لذلك لا يزال الاستثمار الحكومي والخاص في قطاع البناء والتشييد محدود جداً، إما أسعار صيانة وخدمات السكن فقد ارتفعت بمعدل (0.7%) **كما في موضح في جدول (3)**، في

حين شهدت امتدادات المياه والكهرباء والوقود (البنزين والنفط والغاز) وعلى مدار أشهر عام (2013) انخفاض في أسعار النفط في السوق خلال فصل الشتاء وتجهيز المواطنين بالكميات المطلوبة منه .

- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة :-

شهد سوق هذه المواد ارتفاعاً في أسعاره خلال عام (2013) وبمعدل تغير (2.1%) مقارنة بعام (2012) و(4.4%) مقارنة بعام (2011)، وجاء هذا نتيجة لارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات من (السجاد، المنسوجات والمفروشات) إلى جانب ارتفاع الأجهزة المنزلية من (الثلاجات، الغسالات، أجهزة التكيف والكي ومواقد الطهي) وغيرها من الأجهزة المنزلية وبمعدلات تغير (3.1% و 1.5%) على التوالي .

- الصحة:-

شهدت أسعار الخدمات الصحية ارتفاعاً في أسعارها خلال عام (2013) لتسجل معدل تغير (4.6%) مقارنة بعام (2012) و(11.0%) مقارنة بعام (2011)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية في الأسواق المحلية (الصيدليات) وبشكل خاص أدوية الإمراض المزمنة والمستعصية والمنتجات الطبية والخدمات الطبية وخدمات المستشفيات ومن جهة أخرى فان أجور (التحاليل، الأشعة، السونار، الايكوا والفحص بالمفراس والرنين المغناطيسي) شهدت هي الأخرى ارتفاع في أسعارها، إضافة إلى ارتفاع بدلات إيجار العيادات الطبية وأجور الحصول على الكهرباء من القطاع الخاص وارتفاع أجور العاملين في القطاع الطبي الخاص، كل هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير في ارتفاع أسعار هذا القسم المهم والذي له مماس مباشر بمعيشة المواطنين .

- أقسام (النقل، الاتصال، الترفية والثقافة) :-

انخفضت أسعار خدمات هذه الأقسام وعلى مدار أشهر عام (2013) وبمعدلات تغير بلغت (-0.8%، -6.9%، -1.0%) على التوالي مقارنة بعام (2012)، وبمعدلات تغير (-2.9%، -11.3%، -2.2%) على التوالي مقارنة بعام (2011)، **ويعزى ذلك إجمالا إلى :-**

- زيادة إعداد سيارات الأجرة (النقل الخاص) والى توفر قطع الغيار والوقود وزيوت وشحوم التزليق من جهة والى انخفاض أجور النقل جواً .

- انخفاض أسعار خدمات الاتصال المتمثلة في التوسع في نشاط عدد من شركات الاتصال ومن خلال تنويع وتوسيع نطاق خدماتها، إلى جانب انخفاض أسعار معدات الهاتف من خلال ظاهرة إغراق السوق المحلية بأجهزة الهاتف المحمول ومن مناشئ مختلفة وبأسعار تنافسية، توفر كارتات تعبئة الرصيد بأسعار مناسبة إضافة إلى توفر خدمات شبكة الانترنت وتحديث شبكة الهاتف الثابت (الأرضي) .

- فيما يتعلق بخدمات الترفية والثقافة فان انخفاض أسعارها يعزى إلى زيادة المعروض من أجهزة المعدات السمعية والبصرية كالتلفاز، الراديو، CD والرسيفر ومعدات التصوير ومعدات معالجة المعلومات إلى جانب توفر الخدمات الترفيهية والصحف والمجلات في الأسواق المحلية مقابل الطلب المتزايد عليها،

فضلاً عن انخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة إلى كل من إقليم كردستان والمراقد الدينية داخل وخارج العراق .

ر- <u>قسم التعليم</u>:-

ارتفعت أسعار خدمات التعليم خلال عام (2013) بمعدل تغير (8.9%) مقارنة بعام (2012) و(18.5%) مقارنة بالعام (2011)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أجور الدروس الخصوصية، أسعار المستلزمات الدراسية في الأسواق المحلية، إلى جانب ارتفاع الأجور في المدارس الخاصة، الكليات الأهلية، الدبلوم والماجستير والدكتوراه على النفقة الخاصة .

ي- <u>قسم المطاعم</u>:-

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام (2013) بمعدل تغير (4.9%) مقارنة بعام (2012) و(11.1%) مقارنة بعام (2011)، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة اللحوم، والأسماك، إضافة إلى ارتفاع بدلات الإيجار وارتفاع أجور الأيدي العاملة.

ن- <u>قسم السلع والخدمات المتنوعة</u> :-

سجلت أسعار هذا القسم وخلال عام (2013) انخفاضاً في أسعارها بحدود (-3.7%) مقارنة بعام (2012)، وجاء هذا نتيجة إلى ارتفاع وانخفاض أسعار الذهب في الأسواق المحلية وكذلك انخفاض سعره عالمياً نتيجة زيادة الطلب عليه .

والجداول (2) و (3) والإشكال (2) و (3) يوضحان هذه المعطيات :

الجدول (2)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق لعام (2013) مقارنة بعامي (2011 ، 2012)

(100=2007)

الأقسام الرئيسة	الأوزان	معدلات الرقم القياسي			معدل التغير % (1:3)	معدل التغير % (2:3)
		2011 (1)	2012 (2)	2013 (3)		
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059	138.4	147.4	148.0	6.9	0.4
المشروبات الكحولية والتبغ	0.720	127.5	132.1	134.7	5.6	2.0
الملابس والأحذية	7.330	126.7	136.3	144.8	14.3	6.2
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	31.305	140.9	153.6	159.3	13.1	3.7
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377	116.3	118.9	121.4	4.4	2.1
الصحة	2.308	148.3	157.3	164.6	11.0	4.6
النقل	11.086	109.2	106.9	106.0	(2.9)	(0.8)
الاتصال	2.926	86.5	82.4	76.7	(11.3)	(6.9)
الترفيه والثقافة	1.619	106.4	105.2	104.1	(2.2)	(1.0)
التعليم	0.989	138.4	150.6	164.0	18.5	8.9
المطاعم	1.403	133.3	141.2	148.1	11.1	4.9
السلع والخدمات المتنوعة	3.878	147.4	157.4	151.5	2.8	(3.7)
الرقم القياسي العام	**100**	**132.1**	**140.1**	**142.7**	**8.0**	**1.9**
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	**100**	**132.9**	**140.3**	**143.7**	**8.1**	**2.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية .

الشكل (2)

معدل التغير للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق لعام (2013) مقارنة بعامي (2011) و (2012)

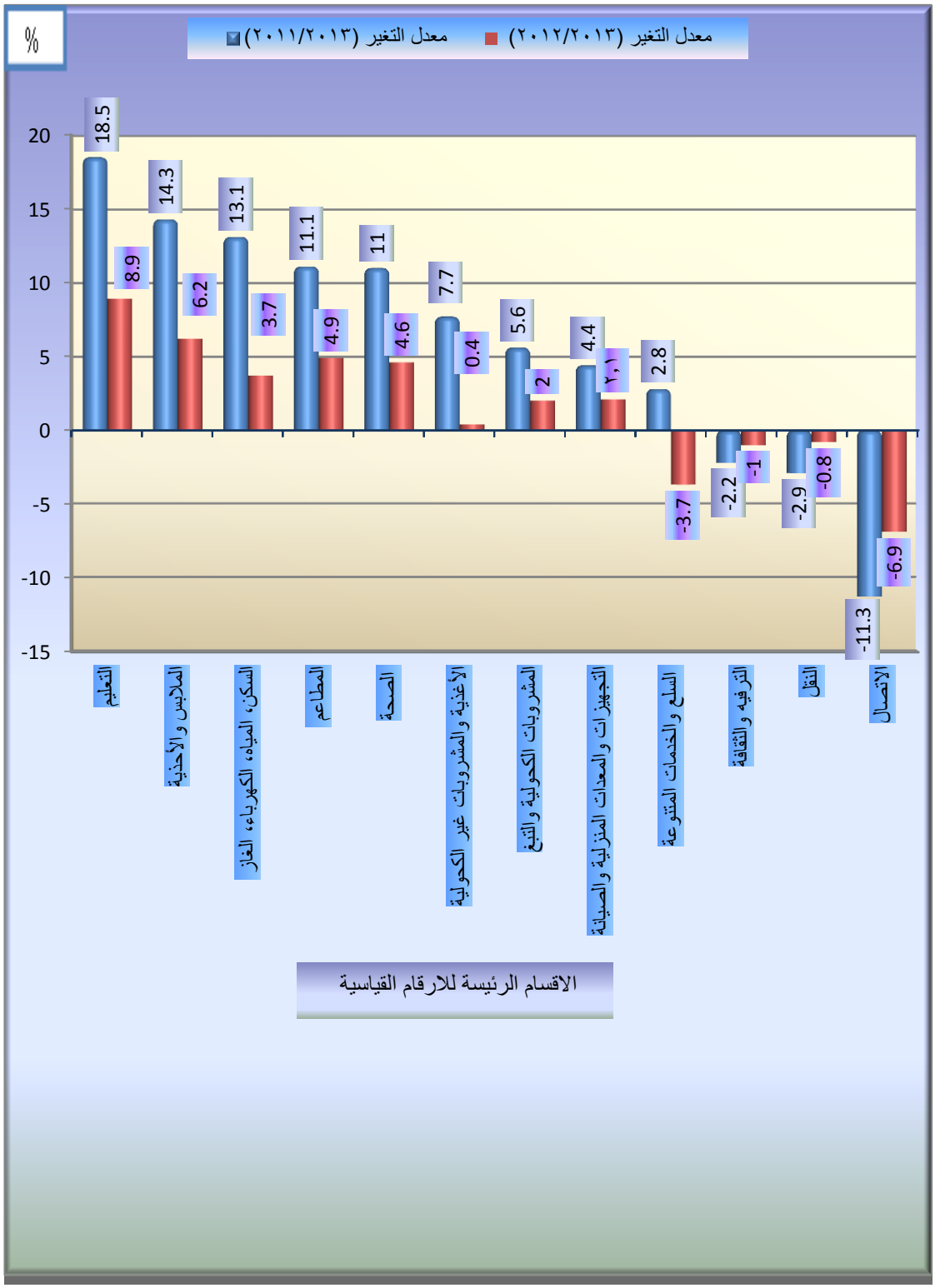

ملاحظة: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

الجدول (3)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة

لعام (2013) مقارنة بعامي (2011 ، 2012)

(100=2007)

الأقسام الرئيسة والفرعية المكون لها	الأوزان	معدل الرقم القياسي			معدل التغير % (1:3)	معدل التغير % (2:3)
		2011 (1)	2012 (2)	2013 (3)		
أ- الأغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059	138.4	147.4	148.0	6.9	0.4
الأغذية	28.754	139.6	149.0	149.6	7.2	0.4
الخبز والحبوب	3.506	115.1	116.9	118.9	3.3	1.7
اللحوم	6.200	157.5	162.0	163.6	3.9	1.0
الأسماك	0.992	145.4	166.0	166.8	14.7	0.5
اللبن والجبن والبيض	4.293	115.0	122.7	123.8	7.7	0.9
الزيوت والدهون	0.387	103.0	105.6	107.3	4.2	1.6
الفواكه	3.069	155.0	159.7	159.6	3.0	(0.1)
الخضراوات	8.039	146.0	165.7	163.8	12.2	(1.1)
السكر والمنتجات السكرية	1.576	135.0	140.2	143.5	6.3	2.4
منتجات الأغذية الأخرى	0.692	134.5	136.8	142.7	6.1	4.3
المشروبات غير الكحولية	1.305	112.3	112.4	113.2	0.8	0.7
ب- الملابس والأحذية	7.330	126.7	136.3	144.8	14.3	6.2
الملابس	5.775	126.7	136.5	145.1	14.5	6.3
مواد الملابس	0.716	129.6	138.9	153.3	18.3	10.4
خدمات خياطة الملابس	0.214	143.0	152.2	158.3	10.1	4.0
ملابس رجالية جاهزة	2.092	123.0	130.9	136.4	10.9	4.2
ملابس نسائية جاهزة	1.836	122.1	129.3	137.1	12.3	6.0
ملابس أطفال جاهزة	0.892	138.4	158.8	172.3	24.5	8.5
تنظيف الملابس	0.025	133.3	135.9	140.7	5.6	3.5
الأحذية	1.555	126.6	135.6	143.9	13.7	6.1
ج- السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	31.305	140.9	153.6	159.3	13.1	3.7
الإيجار	21.221	146.4	164.8	174.1	18.9	5.6
صيانة وخدمات والسكن	2.124	116.2	120.7	121.6	4.6	0.7
إمدادات المياه والكهرباء	2.275	245.2	240.2	232.8	(5.1)	(3.1)
الوقود(البنزين والنفط والغاز)	5.685	87.9	89.7	88.5	0.7	(1.3)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية .

الشكل (3)

معدل التغير للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام للأسعار لعام (2013) مقارنة بعامي (2011 ، 2012)

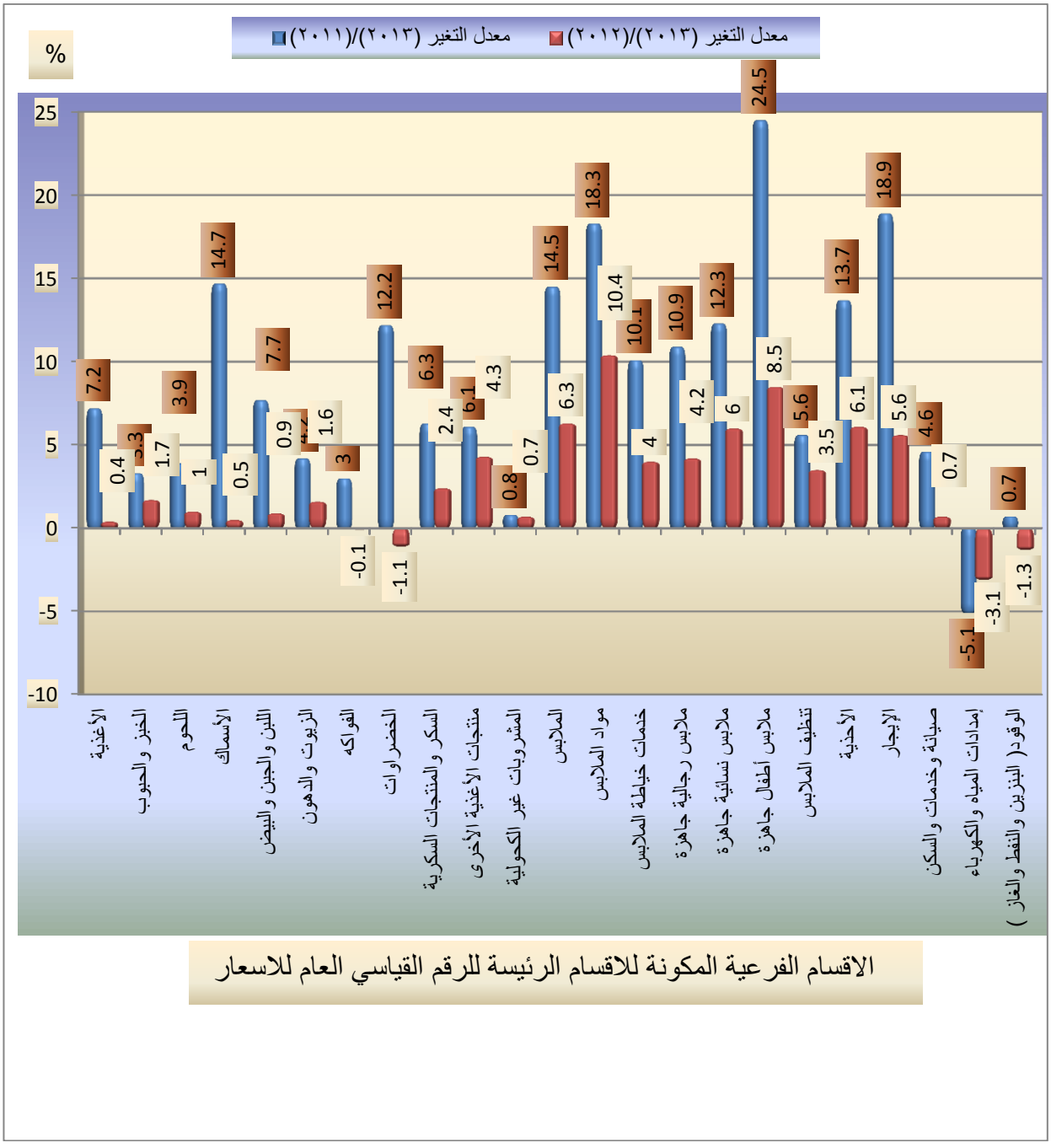

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

3- مساهمة أسعار الأقسام السلعية والخدمية في التضخم

تتباين نسب مساهمة أسعار السلع والخدمات في معدل التضخم السائد خلال عام (2013) حسب نسب زيادتها، وحسب أهميتها وضرورتها الاستهلاكية للمستهلك، فهناك السلع الضرورية والسلع شبه الضرورية والسلع الكمالية، وتبعاً لذلك يتباين تأثير كل سلعة او خدمة في التضخم، فتأثير أسعار السلع الغذائية هو غير مساهمة او تأثير الإيجار وكذلك تأثير المشتقات النفطية هو غير تأثير مجموعة الخدمات ... وهكذا علماً إن هذه الزيادات السعرية ترتبط بالمرونات السعرية والدخلية للسلع والخدمات من وجهة نظر سلم الاستهلاك والافضليات للفرد ولها اثر كبير على هيكلية الإنفاق العائلي وتوزيع الدخل على الأقسام الاستهلاكية، **ويمكن تسجيل أهم مساهمات التغيرات والارتفاعات في أسعار السلع والخدمات وتأثيراتها في المعدل العام للتضخم خلال عام (2013) والبالغ (1.9%) وكالآتي :-**

حيث يلاحظ من بيانات الجدول (4) إن قسم **(السكن، المياه، الكهرباء والغاز)**، احتل المرتبة **الأولى** من حيث مساهمته في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة (68.4%)، علماً إن الإنفاق على هذا القسم الرئيسي يشكل (31.3%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار فقرة (الإيجار) وهي إحدى مكونات هذا القسم، حيث ارتفعت أسعارها بمعدل (5.6%) خلال هذا العام مقارنة بعام (2012)، علماً إن الإنفاق على هذه الفقرة يشكل (21.2%) من الإنفاق الكلي للأسرة العراقية، كذلك ساهمت (صيانة وخدمات السكن) في رفع معدل التضخم في هذه الفقرة حيث ارتفعت أسعارها بمعدل تغير (0.7%) مقارنة بعام (2012). ووضح التقرير في الفقرة (1) أسباب هذه الارتفاعات .

واحتل قسم **(الملابس والأحذية)** المرتبة **الثانية** من حيث نسب المساهمة، حيث ساهم في رفع معدل التضخم بـ (26.8%)، ويشكل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (7.3%) من إنفاق الأسرة العراقية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار اغلب مكونات هذا القسم .

وجاء في **المرتبة الثالثة** قسم **(الاتصال)** ليساهم في خفض معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت (-11.9%)، ويشكل الإنفاق على هذا القسم (2.9%) من الإنفاق الكلي للأسرة العراقية .

واحتل قسم **(السلع والخدمات المتنوعة)** المرتبة **الرابعة** من حيث نسب المساهمة، حيث ساهم هذا القسم بخفض معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت (-8.4%)، علماً إن الإنفاق على هذا القسم يشكل ما نسبته (3.9%) من الإنفاق الكلي للأسرة العراقية .

وجاء في المرتبة **الخامسة** وبنسب مساهمة متفاوتة قسمي **(التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة)** و **(الأغذية والمشروبات غير الكحولية)**، ليساهما في رفع معدل التضخم بنسب مساهمة بلغت (7.9% و 7.1%) على التوالي، علماً إن الإنفاق على قسم التجهيزات يشكل ما نسبته (6.4%)، ويشكل الإنفاق على قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ما نسبته (30.1%) من الإنفاق الكلي للأسرة العراقية .

احتل قسمي **(الصحة والتعليم)** المرتبة **السادسة**، حيث ساهما برفع معدل التضخم بنسب مساهمة بلغت (6.2% و 5.2%) على التوالي، ويشكل الإنفاق على قسم الصحة ما نسبته (2.3%) وعلى قسم التعليم (0.9%) من الإنفاق الكلي للأسرة العراقية .

في حين ساهم قسم **(النقل)** في خفض معدل التضخم وبنسبة مساهمة بلغت (-5.3%) ويشكل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (11.1%) ليحتل المرتبة **السابعة** من حيث نسب المساهمة .

وساهم قسم **(المطاعم)** في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت (4.1%) ليحتل المرتبة **الثامنة** من حيث نسب المساهمة، علماً إن الإنفاق على هذا القسم يشكل ما نسبته (1.4%).

وجاء في المرتبة **التاسعة** قسم **(الترفيه والثقافة)** ليساهم في خفض معدل التضخم بنسبة (-0.9%) ويشكل الإنفاق على هذا القسم (1.6%) .

وأخيراً احتل قسم **(المشروبات الكحولية والتبغ)** المرتبة **العاشرة** ليساهم في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت (0.8%)، ويشكل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (0.7%) .

والجدول (4) والشكل (4) يوضحان هذه المعطيات :

الجدول (4)

تطور نسب مساهمة الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة لعام (2013)

الأقسام الرئيسة	الأوزان	معدل الرقم القياسي		معدل التغير %	نسبة المساهمة %
		2012	2013		
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059	147.4	148.0	0.4	7.1
المشروبات الكحولية والتبغ	0.720	132.1	134.7	2.0	0.8
الملابس والأحذية	7.330	136.3	144.8	6.2	26.8
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	31.305	153.6	159.3	3.7	68.4
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377	118.9	121.4	2.1	7.9
الصحة	2.308	157.3	164.6	4.6	6.2
النقل	11.086	106.9	106.0	(0.8)	(5.3)
الاتصال	2.926	82.4	76.7	(6.9)	(11.9)
الترفيه والثقافة	1.619	105.2	104.1	(1.0)	(0.9)
التعليم	0.989	150.6	164.0	8.9	5.2
المطاعم	1.403	141.2	148.1	4.9	4.1
السلع والخدمات المتنوعة	3.878	157.4	151.5	(3.7)	(8.4)
الرقم القياسي العام	**100**	140.1	142.7	**1.9**	**100**
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	**100**	140.3	143.7	**2.4**	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية .

شكل (4)

نسب مساهمة الأرقام القياسية للأقسام الرئيسة في العراق لعام (2013)

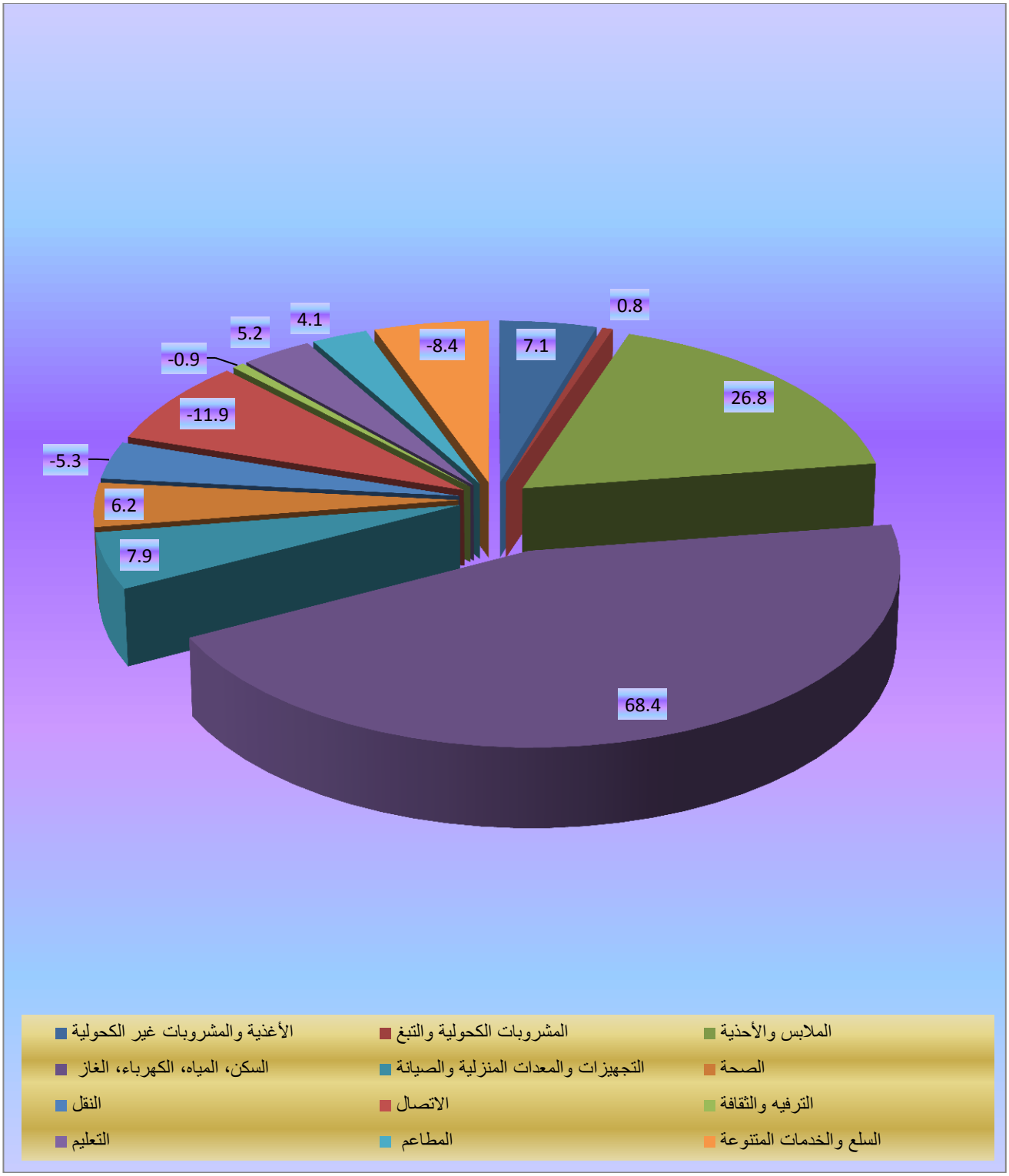

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات جدول رقم (4) .

ثانياً: تطور معدلات التضخم في المحافظات العراقية خلال عام (2013)

لمتابعة مؤشرات التضخم في المحافظات العراقية، يمكن تأشير الأتي من خلال بيانات الجدول (5) والشكل (5):-

1- تقارب معدلات التضخم في كل من محافظتي **(بغداد والانبار)**، ليسجل معدل تغير (1.9%) حيث ارتفع الرقم القياسي العام في محافظة **بغداد** من (126.1) نقطة عام (2013) بعد ما كان (123.8) نقطة عام (2012)، في حين ارتفع الرقم القياسي العام في محافظة **الانبار** إلى (156.2) نقطة بعد ما كان (153.3) نقطة مسجلاً معدل تغير بلغ (1.9%) .

2- بلغ الرقم القياسي العام في محافظة **(نينوى)** (143.6) نقطة خلال عام (2013) بعد ما كان (141.6) نقطة عام (2012) ليسجل معدل تغير (1.4%)، وجاء هذا نتيجة لارتفاعات أسعار الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة كقسم (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، الصحة والتعليم، والمطاعم)، باستثناء قسمي النقل والترفية والثقافة، وقد انعكست حالة الوضع الأمني غير المستقر والأزمات الاقتصادية والسياسة في المحافظة على حركة الأسواق في المحافظة، حيث ساهمت هذه الأوضاع في ارتفاع معدل التضخم في المحافظة .

3- في محافظة **(كركوك)** سجلت الأرقام القياسية لأسعار الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة ارتفاعات كبيرة باستثناء الأقسام (الصحة، النقل، الاتصال، الترفية والثقافة)، وانعكست حالة عدم الاستقرار والخلافات السياسية في المحافظة على حركة الأسواق المحلية، حيث ارتفع الرقم القياسي العام بـ (100.2) نقطة عام (2013)، بعد ما كان (149.3) نقطة عام (2012) وبمعدل تغير بلغ (4.0%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادات الحاصلة في أسعار كل من (الملابس والأحذية، السكن والمياه والكهرباء والغاز، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، التعليم، المطاعم) .

4- تقارب معدلات التضخم في محافظتي **(المثنى والقادسية)**، حيث سجل الرقم القياسي العام لمحافظة **المثنى** معدل تغير (2.4%) ولمحافظة **القادسية** (2.3%)، وجاء هذا نتيجة للضغوط التضخمية الحاصلة في بعض الأقسام الرئيسة والخدمية، ولما تتمتع به هذه المحافظات من استقرار امني .

5- محافظتي **(النجف وكربلاء)**، شهدت محافظة **النجف** ارتفاع كبير في الرقم القياسي العام، خلال عام (2013) ليبلغ (156.0) نقطة بعد ما كان (147.6) نقطة مسجلاً معدل تغير (5.7%)، ويعزى سبب الارتفاع إلى ارتفاع أسعار اغلب الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة وبشكل خاص (الملابس والأحذية، السكن والمياه والكهرباء والغاز، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، الصحة، التعليم، المطاعم، السلع والخدمات المتنوعة) باستثناء قسم (الاتصال) الذي شهدت أسعاره انخفاضاً كبيراً بمعدل تغير (-25.3%)، إن ارتفاع أسعار هذه الأقسام جاء نتيجة لما تشهده هذه المحافظة من استقرار امني وسياسي واقتصادي إضافة إلى المناسبات الدينية التي تزامنت خلال هذا العام، وزيادة إعداد السائحين

لهذه المحافظة، في حين شهد الرقم القياسي العام في محافظة **كربلاء** ارتفاعاً بسيط مسجلاً (135.2) نقطة عام (2013) بعد ما كان (134.4) نقطة عام (2012) وبمعدل تغير بلغ (0.4%).

6- تميزت أسعار السلع والخدمات في محافظات **(البصرة، ميسان)**، أيضا بالارتفاع، حيث تراوحت معدلات التضخم فيها ما بين (1.3% – 1.5%) .

7- إما محافظات **(بابل، ذي قار، واسط)**، فلم تختلف الحالة فيها، فقد شهد الرقم القياسي العام ارتفاعا تراوح ما بين (3.8%– 4.6%)، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات والانخفاضات التي شهدتها اغلب مكونات الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة والمكونة للرقم القياسي العام .

8- وفي محافظات الشمالية **(اربيل، السليمانية، دهوك)**، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاع في الرقم القياسي العام وتراوحت معدلات التغير فيها ما بين (0.7% – 2.1%)، علما إن هذه المحافظات تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والأمني ونشاط حركة السياحة بعد إن ساهما في رفع أسعار اغلب السلع والخدمات.

9- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في محافظة **(ديالى)** من (181.5) نقطة عام (2012) إلى (183.7) نقطة عام (2013) ليسجل معدل تغير (1.2%) خلال عام (2013) مقارنة بعام (2013) .

10- ومن الملاحظات المهمة التي سجلها التقرير انخفاض معدل التضخم في محافظة **(صلاح الدين)** بمعدل تغير (–0.5%) خلال عام (2013) مقارنة بعام (2012)، وجاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار اغلب الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة والفرعية باستثناء بعض الأقسام (المشروبات الكحولية والتبغ، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، التعليم والمطاعم)، إن هذا المؤشر جيد رغم ما تعيشه المحافظة من مشاكل أمنية واقتصادية .

والجدول (5) والشكل (5) توضحان هذه المعطيات :

الجدول (5)

تطور الرقم القياسي العام على مستوى محافظات العراق لعام (2013)

(100 = 2007)

المحافظة	الرقم القياسي العام		معدل التغير %
	2012	2013	
بغداد	123.8	126.1	1.9
الانبار	153.3	156.2	1.9
الموصل	141.6	143.6	1.4
كركوك	149.3	155.2	4.0
المثنى	142.1	145.5	2.4
القادسية	134.8	137.9	2.3
النجف	147.6	156.0	5.7
كربلاء	134.4	135.2	0.6
البصرة	171.9	174.4	1.5
المثنى	142.1	145.5	2.4
ميسان	141.1	143.0	1.3
القادسية	134.8	137.9	2.3
بابل	140.9	147.4	4.6
ذي قار	145.6	151.1	3.8
واسط	131.9	137.3	4.1
اربيل	140.1	143.0	2.1
السليمانية	135.0	136.0	0.7
دهوك	133.3	135.9	2.0
ديالى	181.5	183.7	1.2
صلاح الدين	135.3	134.6	0.5-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

الشكل (5)

معدل التغير للأرقام القياسية في عموم محافظات العراق لعام (2013) مقارنة بعام (2012)

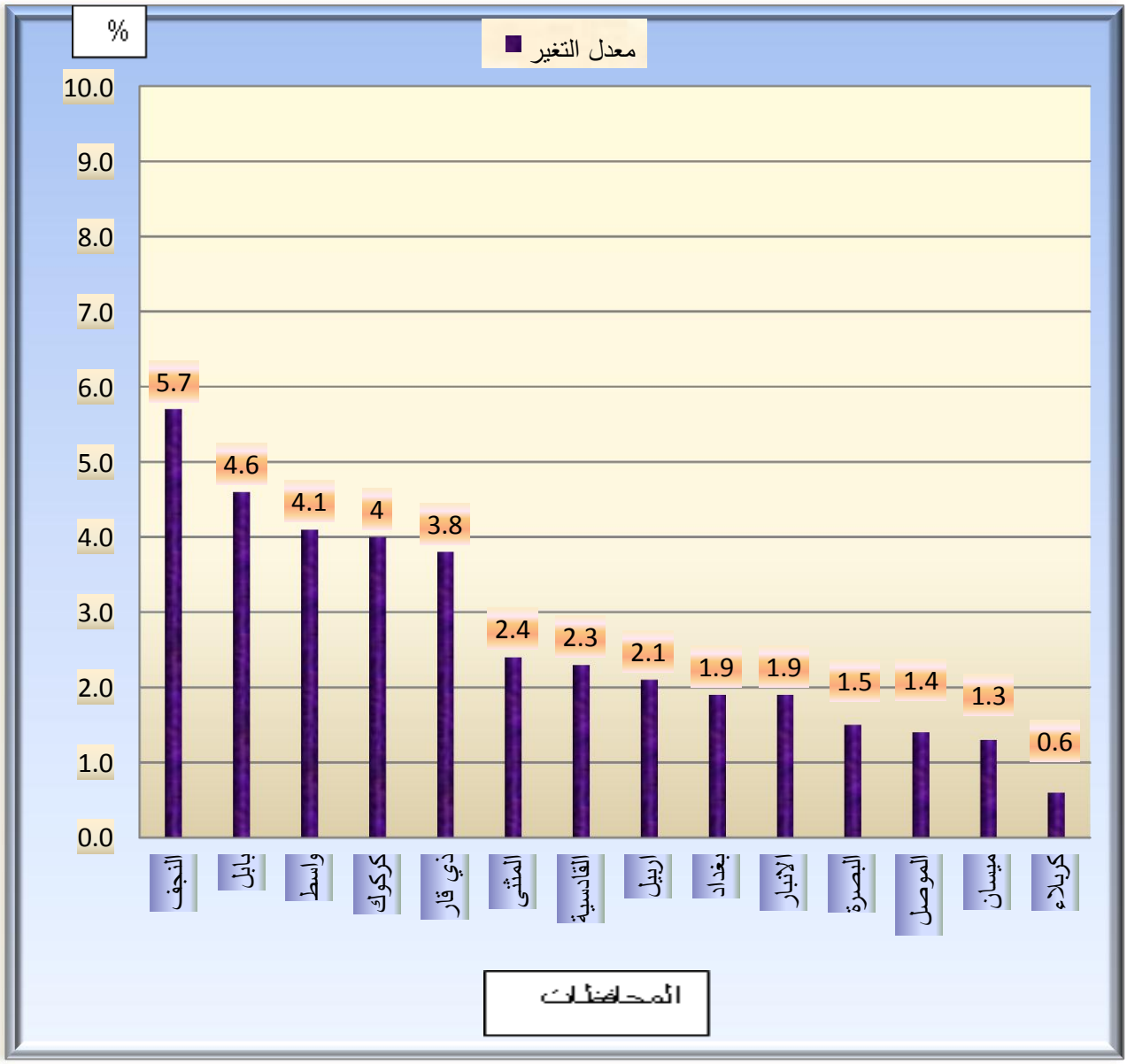

ملاحظة: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول رقم (5) .

ثالثاً: اتجاهات أسعار الصرف في السوق العراقية خلال عام 2013

يعتبر سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي (السوق المحلية) بالاقتصاد العالمي، ومن خلاله يمكن إن يتساوى سعر السلعة في السوق المحلية مع سعرها في السوق العالمية، وعليه لابد إن تقوم السلطة النقدية بالحفاظ على استقرار هذا السعر، فمن خلاله يتم تقدير جميع السلع والخدمات المستوردة وينسحب الأمر إلى السلع المنتجة محلياً من خلال المقارنة فيما بين الأسعار، ومن هذا المنطلق سعت السياسة النقدية في العراق والمتمثلة بالبنك المركزي ووفقاً لإطار التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء مرتكزات قوية ومستقرة للاقتصاد الحر وعلى وفق ما نص عليه الدستور، فقد استمرت السياسة النقدية للبنك المركزي ومن خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بتنفيذ أهدافها المتمثلة في الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية من خلال غطاء دائم ومتين من العملة الأجنبية بهدف الوصول إلى وضع اقتصادي مستقر يؤدي إلى الرفاهية .

ويطرح التقرير المعطيات التالية عن اتجاهات سعر الصرف خلال عام (2013)، والكميات المباعة والمشتراة من الدولار في مزاد البنك المركزي، ومزادات حوالات وسندات البنك ووزارة المالية وحسب آجالها ومبالغ الاصداريات وأسعار القطع، إضافة إلى تسهيلات الإيداعات والإقراض القائمة وسعر فائدة البنك وكالاتي :-

1. شهدت أسعار الصرف انخفاض في معدلها خلال عام (2013) مسجلة معدل تغير (-0.1 %) مقارنة بعام (2012)، حيث تراوحت أسعار الصرف خلال الأعوام (2011، 2012، 2013) ما بين (1199 و 1234 و 1233) على التوالي، وبسبب السياسة المالية والنقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي والهادفة إلى تثبيت هذه الأسعار عند مستوى مقبول واستخدامه الأدوات المالية بما فيها معدل الفائدة وما يمتلكه من احتياطيات نقدية في مواجهة أي تغير في الطلب على الدولار في السوق المحلية من قبل التجار والمستثمرين، فقد أسهمت هذه السياسة في تحقيق الثبات النسبي لسعر صرف الدينار العراقي ولسنوات طويلة مضت، وكذلك أسهمت في التأثير بشكل ايجابي وغير مباشر على تكاليف المعيشة للمواطنين بعد تحسن القوة الشرائية للعملة المحلية، وعند مقارنة سعر الصرف خلال عام (2013) بعام (2011)، يلاحظ إن معدل التغير بلغ (2.8%)، وان أسعار الصرف تميزت بعدم الاستقرار .

وعلى المستوى الشهري يلاحظ إن أسعار الصرف انخفضت خلال الأشهر (نيسان، تموز، آب، أيلول) بمعدلات تغير تراوحت ما بين (-3.5% - (-0.2%)) في حين شهدت بقية أشهر العام ارتفاعات في معدلات التغير تراوحت ما بين (0.4% - 1.8%)، في حين لم يطرأ أي تغير على اسعار الصرف في شهر شباط .

2. إدارة الصرف والفائدة والتضخم تأثرت أسعار صرف الدولار في السوق المحلية خلال عام (2013)، والسياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي وكما ذكرنا سابقاً في التقرير والهادفة إلى الحد من تأثيرات هذه الأسعار على التضخم الذي الحق بالاقتصاد العراقي منذ أمد طويل، فقد استطاع البنك من تحقيق مبدأ الثبات النسبي في أسعار الصرف ضمن تداولات الأسواق المحلية وميلها نحو الانخفاض طول عام (2013)، فبعد إن كانت أسعار الصرف كمعدل (1234) دينار– دولار تراجعت إلى (1233) دينار– دولار عام (2013) وبنسبة انخفاض (–1.0 %) .

3. إدارة أسعار الفائدة مركزياً وربطها بحجم الكتلة النقدية (السيولة) الموجودة في التداول بهدف سحبها والتأثير على الإنفاق الكلي وسحب الفائض النقدي الموجود لدى المصارف المحلية، وتحقيقاً لهذا المبدأ فقد أبقى البنك المركزي خلال عام (2013) على سعر الفائدة (سعر السياسة) البالغ (6%) سنوياً والذي جرى اعتماده منذ نيسان (2010)، وتبعاً لذلك فقد استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي بالنسبة لتسهيلات الإيداعات القائمة لمدة سبعة أيام بفائدة (4%) ، حيث بلغ الرصيد القائم (2797) مليار دينار نهاية حزيران من عام (2013) وبنسبة انخفاض (20.1%) مقارنة بالرصيد القائم في نهاية الفصل الأول من عام 2013 والذي بلغ (3501) مليار دينار .

إما عن تسهيلات الإقراض القائمة فلم تتقدم المصارف الحكومية او الأهلية عن أي من الائتمانات المخصصة لهم .

4. استمر البنك المركزي باعتماد نسبة الاحتياطي الإلزامي (15%) على كافة الودائع المصرفية، حيث بلغ رصيده على الودائع الحكومية (5781) مليار دينار نهاية حزيران من عام (2013)، في حين بلغ الرصيد على ودائع القطاع الخاص (3368) مليار دينار .

5. أقام البنك المركزي العراقي سبعة مزادات خلال الفصل الثاني من عام (2013)، حيث بلغت المبيعات الفعلية منها خلال الفترة أعلاه ما قيمته (1380) مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت (77.4%) مقارنة بالفصل الأول من عام (2013) وبمعدل سعر قطع موحد بلغ (5.36%)، في حين بلغ المسدد خلال الفترة أعلاه (778) مليار دينار .

6. أقامت وزارة المالية ثلاث مزادات خلال الفترة أعلاه وبلغ المباع من الحوالات ما قيمته (150) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (–37.5%) مقارنة بالفصل الرابع من عام (2012)، وبمعدل سعر قطع متعدد بلغ (4.45%) إما ما سدد من الحوالات خلال الفترة أعلاه فقد بلغ ما قيمته (267) مليار دينار .

7. فيما يخص إعادة جدولة الترتيبات المصرفية الموقعة مع وزارة المالية في (2010/2/26) بخصوص الدين المترتب عليها ولصالح البنك المركزي فقد تم تسديد القسط العاشر والبالغ (100) مليار دينار والفائدة على أصل الدين المتبقي (38.1) مليار دينار في (2013/6/30) .

8. ارتفعت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي خلال الفصل الثاني من عام (2013) إلى (13.6%) مليار دولار بعد ما كانت (10.2) مليار دولار في خلال الفصل الأول من عام (2013) أي بنسبة انخفاض (−33.3%) وبمعدل يومي بلغ (194.5) مليون دولار، إما إجمالي المبيعات كحوالة فقدر بـ (10.2) مليار دولار من مجموع الكميات المباعة وبنسبة (74.4%)، إما النسبة المتبقية والبالغة (25.3%) فقد تم بيعها نقداً وبمبلغ (3.4) مليار دولار، وارتفعت الكميات المشتراة من وزارة المالية خلال الفصل الثاني من عام 2013 إلى (18) مليار دولار بعد ما كانت خلال الفصل الأول من العام الحالي (8.0) مليار دولار أي بنسبة ارتفاع بلغت (125%) .

والجداول (6) و(7) والإشكال (6) و (7) توضحان هذه المعطيات :

جدول (6)

معدلات التغير السنوية لأسعار صرف الدولار لعام (2013) مقارنة بعامي (2011 و 2012)

الشهر	2011 (1)	2012 (2)	2013 (3)	معدل التغير % (1:3)	معدل التغير % (2:3)
كانون الثاني	1194	1207	1229	3.0	1.8
شباط	1194	1235	1235	3.4	0.0
آذار	1193	1244	1257	5.4	1.0
نيسان	1191	1271	1269	6.5	−0.2
أيار	1201	1252	1270	5.8	1.4
حزيران	1196	1237	1237	3.4	0.0
تموز	1197	1252	1220	2.0	−2.5
آب	1202	1250	1206	0.4	−3.5
أيلول	1205	1234	1209	0.4	−2.0
تشرين الأول	1200	1201	1222	1.8	1.8
تشرين الثاني	1202	1208	1218	1.3	0.8
كانون الأول	1216	1220	1225	0.7	0.4
المعدل	1199	1234	1233	2.8	−0.1

المصدر: الأسواق الموازية في بغداد .

الشكل (6)

معدلات التغير لأسعار الصرف بين عام (2013) مقارنة بعامي (2011 و 2012)

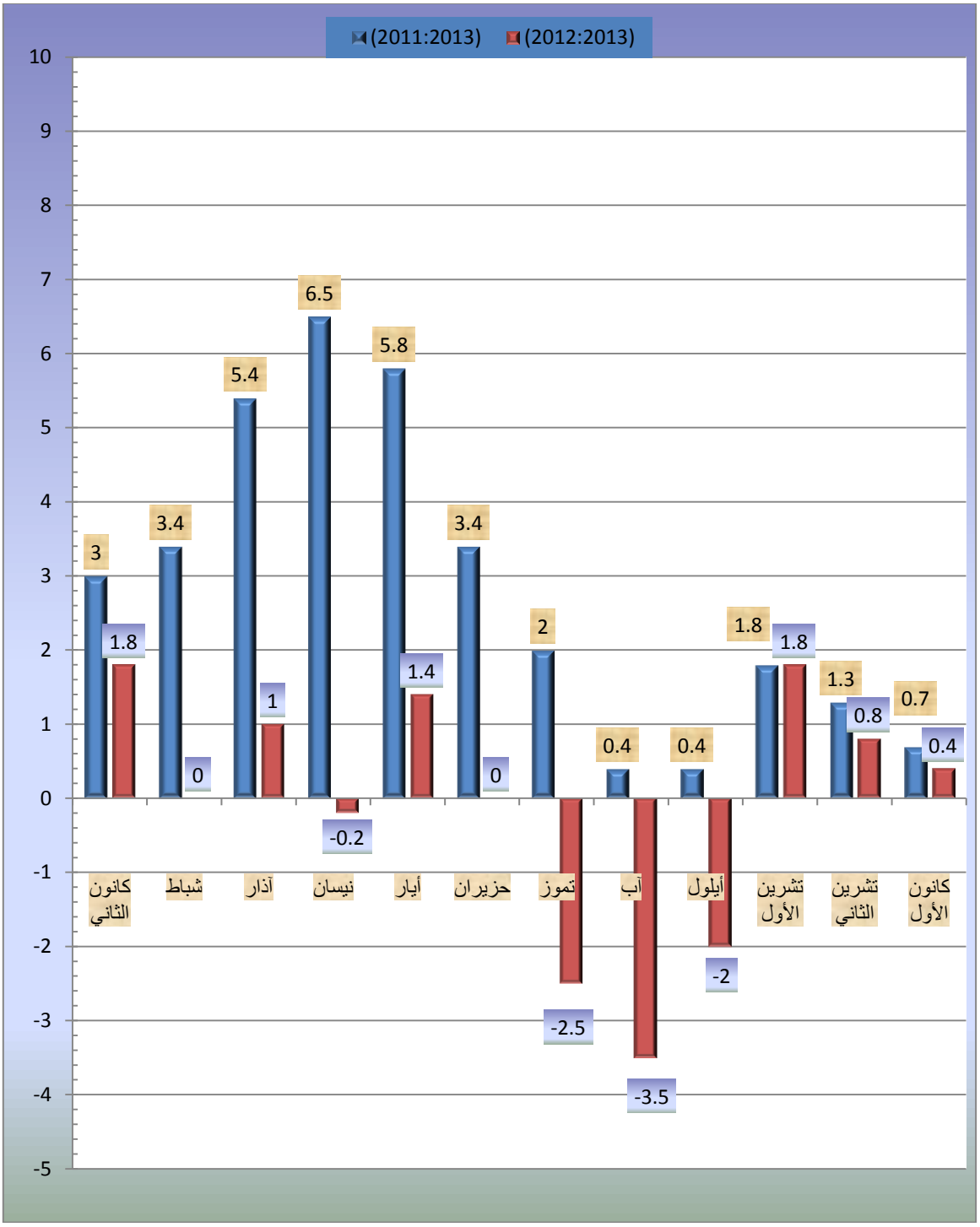

ملاحظة: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6) .

الجدول (7)

تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي ومبيعات ومشتريات الدولار خلال الفصلين الأول والثاني من عام (2013)

(إلف دولار)

الفصل	سعر السوق	سعر المزاد	المبيعات النقدية	مبيعات الحوالات	مجموع المبيعات	مجموع الشراء من وزارة المالية
الفصل الأول	1237.3	1166	1623110	8528637	10151747	8000000
الفصل الثاني	1258	1166	3438658	10179705	13618390	18000000

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، **تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي**، الفصل الثاني 2013 .

ويوضح الجدول أعلاه معدلات سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي في مزاد العملة الأجنبية والسوق الموازية ومبيعات ومشتريات الدولار في مزاد البنك المركزي العراقي، خلال الفصلين الأول والثاني من عام (2013)، وبحسب ما ورد في تقرير البنك المركزي العراقي .

شكل (7)

تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي ومبيعات ومشتريات الدولار خلال الفصلين الأول والثاني من عام (2013)

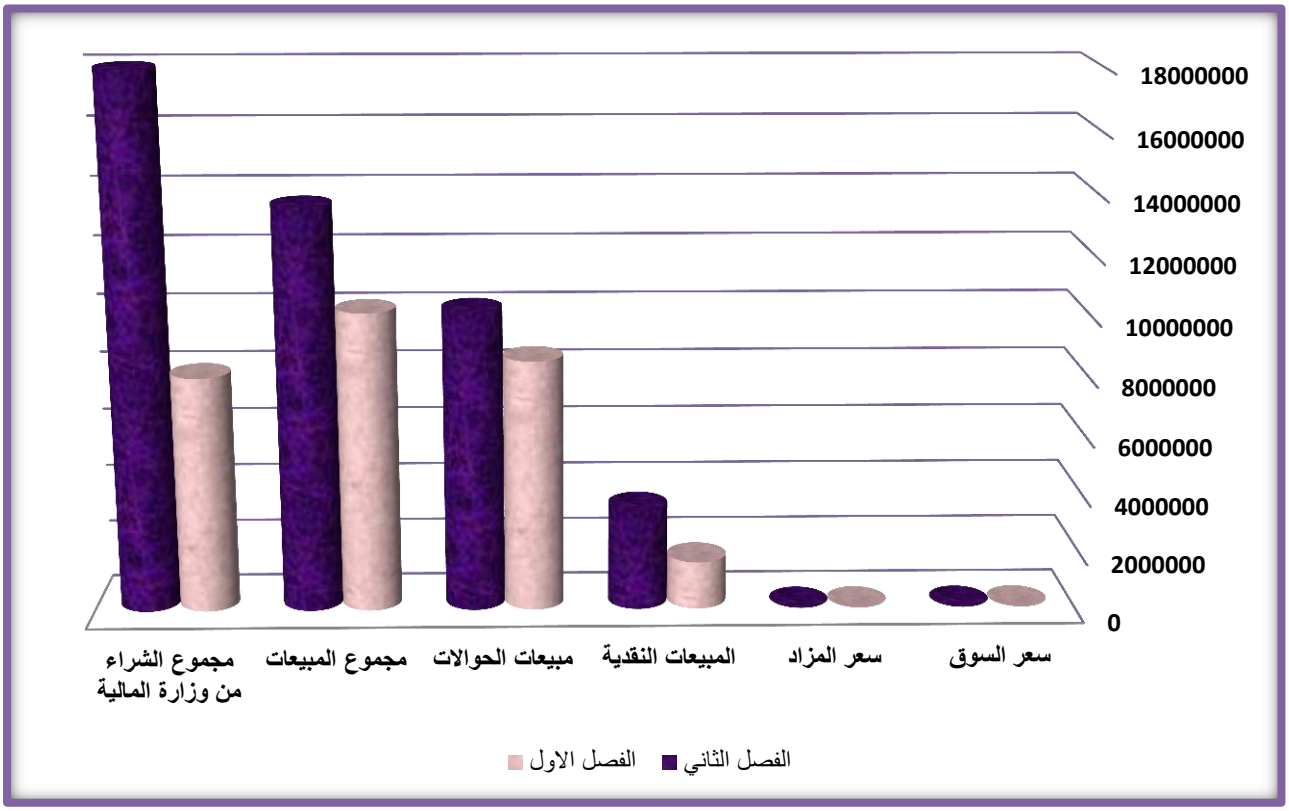

ملاحظة: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7) .

رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم

التضخم حالة مرضية تصيب الاقتصاد بأعراض خطيرة، وخطورته ليست كامنة فقط في أثره السلبي على المستوى الحقيقي للمعيشة، وتحديداً أثره الاجتماعي وبالتبعية على الطبقة الوسطى وما دونها، وهي أساس الاستقرار في أي بلد. ولكن أثره السلبي يقع بالتأكيد على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير والتجارة في ظل شروط تنافسية. **ويطرح التقرير جملة من هذه الآثار وبالشكل الأتي :-**

1. الآثار الاقتصادية للتضخم

من المعلوم أنه مع كل ارتفاع عام في الأسعار تفقد النقود الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية، أي كلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود، حتى أن التضخم يتم تعريفه أكاديمياً بأنه "التدهور المستمر في قيمة النقود" **مما يترتب عليه اقتصادياً :**

أ- **التأثير على الدخل:** إذا كانت نسبة ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في دخول الأفراد، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية (أو انخفاض الدخل الحقيقي) لدى الأفراد، وأيضاً يعيد التضخم توزيع الدخل القومي بين أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة مثل: موظفي الحكومة والقطاع العام، فإن هؤلاء تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان، أما أصحاب الدخول المتغيرة مثل: (التجار، ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة كالمحاميين والمحاسبين والمهندسين والأطباء بالعيادات الخاصة، وكذلك الحرفين كالميكانيكي والكهربائي والنجار ... الخ) فدخولهم عادة ما تزيد مع كل موجة غلاء.

ب- **التأثير على المدخرات والودائع:** إذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن، وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل؛ وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع وجود التضخم.

ج- **التأثير على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات):** تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً مقابل السلع المستوردة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع عرض السلع الأجنبية وهو ما يسمى بالخلل أو العجز في ميزان المدفوعات.

د- **التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية:** يؤثر التضخم سلباً على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبل الدولة الاقتصادي، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض المدخرات من ثم انخفاض الاستثمار، وبالتالي انخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي وهو ما يسمى " بالركود الاقتصادي".

هـ- **التأثير على مستوى التوظيف والعمالة:** يترتب على ما يحدثه التضخم من ركود اقتصادي وانخفاض معدلات الإنتاجية، حدوث خسائر مالية للمؤسسات القائمة وإفلاس بعضها، وهذا بدوره ينعكس على العمالة سواء بالتسريح أو التصفية أو عدم وجود فرص عمل جديدة لتوظيف الشباب المقبل على العمل.

أما التأثيرات الجانبية الاقتصادية فهي كثيرة ومتعددة مثل:

- زيادة نسبة الإقراض من البنوك لتعويض فارق الهبوط في مستوى المعيشة.
- ظهور مواد استهلاكية بديلة ذات جودة منخفضة وضارة بالصحة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض.
- لجوء بعض الأسر إلى مغادرة البلد، وانعكاس ذلك على الاقتصاد المحلي ونسبة الأنفاق.
- ضعف فرص التعليم وتطوير الأبناء بسبب عدم القدرة على دفع رسوم الدراسة والدورات التدريبية والتطويرية.

2. الآثار الاجتماعية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل بين الطبقات لصالح طبقة (التجار ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة والحرفيين) ولغير صالح الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة من ذوي الدخول الثابتة. مما يصاحب التضخم إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية، **وهذا له انعكاس مباشر لمجموعة من الآثار الاجتماعية المترتبة عليه يمكن إيجازها فيما يلي:**

أ- التأثير المباشر للتضخم على الأسر من ذوي الدخل المحدود مما يؤدي إلى معاناة الأسر وإثقال كاهلها بالمصاريف بسبب عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة، وانخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد بسبب الاستغناء عن بعض الضروريات.

ب- انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال، السرقة، الاتجار في الممنوعات والمخدرات).

ت- رواج السلع المنخفضة الجودة لرخص سعرها، والإقبال على الأسواق الشعبية، وانتشار السلع المقلدة وشيوع ظاهرة الغش التجاري.

ث- اضطرار بعض المواطنين إلى زيادة ساعات العمل أو البحث عن عمل ثاني للحصول على دخل إضافي، لتوفير الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى ظهور مشاكل أسرية وضعف الإنتاجية.

ج- العزوف عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على مصاريف الزواج، مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية ومشاكل أخرى لا حد لها.

د- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار المادي للأسرة مما يدفع باتجاه المشاكل الأسرية، وعدم تمكن أرباب الأسر من تغطية الاحتياجات في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار.

خامساً : علاقة معدل التضخم بالمتغيرات الاقتصادية

لأهمية المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بمعدل التضخم والتي قد تتسم بالايجابية او السلبية، حيث تختلف قوة تأثير هذه المتغيرات من فترة إلى أخرى، **ويطرح التقرير تحليلاً لهذه العلاقة وبالشكل الأتي :-**

1. الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية

- تتضح العلاقة التي تربط معدل التضخم بالناتج المحلي الإجمالي من خلال معامل انكماش الناتج(*) والذي يتم احتسابه في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية وبالاعتماد على الرقم القياسي لذلك النشاط، ومن خلال قسمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والمتعلقة بالناتج بالأسعار الجارية إلى استمرار ارتفاعه خلال الأعوام (2010-2013)، حيث بلغ في عام 2013 (268060.2) مليار دينار(**) بعد ما كان (245186.5) مليار دينار عام (2012) ليحقق معدل زيادة قدرها (9.3%)، وتتوضح هذه الزيادة عند مقارنة هذا الرقم بعامي (2010) و (2011)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عامي (2010 و 2011) (167093.2) مليار دينار و (223677.0) مليار دينار محققاً معدل نمو مركب قدره (17.0%) للفترة المذكورة .

وجاء هذا نتيجة لتحسن أوضاع سوق النفط العالمي حيث ارتفع معدل سعر برميل النفط والذي انعكس على ارتفاع متوسط الإنتاج اليومي للنفط العراقي، وتشير بيانات وزارة النفط إلى ارتفاع معدلات الإنتاج النفطي حيث وصلت كمية النفط المنتج في عام (2012) إلى (1045.576) مليون برميل سنوياً وبلغ سعر برميل النفط الخام لنفس العام (106.0) دولار، في حين تشير بيانات وزارة النفط لعام 2013 بزيادة الإنتاج النفطي ليصل إلى (3,416) مليون برميل يومياً موزعة على نفط الجنوب (2,520) مليون برميل، ونفط الشمال (512) إلف برميل، ونفط ميسان (248) إلف برميل، ونفط الوسط (136) إلف برميل(***).

إن هذه الزيادة في حجم الإنتاج من النفط هي السبب الرئيسي لدفع عجلة النمو في الاقتصاد العراقي، وهذا يعكس أولوية هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي ليتماشى مع توجهات خطة التنمية الوطنية (2013-2017) بشكل مؤقت باستمرارية الأحادية في الاقتصاد العراقي .

---

* يعرف **معامل انكماش الناتج** بأنه (معامل انكماش السعر الضمني للناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس الحركات في معامل سعر ضمني للتغيرات في السعر وتركيب الإجمالي، ويحسب معامل الانكماش كمعدل أي نسبة الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، ويستخدم غالباً في معرفة نسبة التضخم للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث هي (النفط ، القطاع العام ، القطاع الخاص) غير النفطي .

** تم تقدير أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (2013) من قبل دائرة السياسات الاقتصادية والمالية وفق نمو خطة التنمية الوطنية (2013 – 2017) .

*** تم اعتماد أرقام الإنتاج النفطي من موقع وزارة النفط العراقية الالكتروني .

وبعد استبعاد القطاع النفطي فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط الخام في عام (2013) (41.2) مليار دينار محققاً نسبة زيادة سنوية بلغت (7.1%) مقارنة بعام (2012) .

حيث ما زال القطاع الحقيقي في العراق يعاني من تدني في معدلات إنتاجيته والذي تؤشر حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد، مثل قطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات، وقطاعات الخدمات الإنتاجية المهمة الأخرى. فكما هو معروف إن القطاع النفطي الذي بات يحتل لوحده نسبة قدرها (70%) في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، من هنا يأتي دور السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها لإدارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، إي تحقيق أعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد كسره الطبيعي عادة على (3%) سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية.

ب- يتضح من تحليل حركة الأسعار في عموم الاقتصاد العراقي إن أسعار المشتقات النفطية سجلت ارتفاعا كبيرا ولقد تركت هذه الزيادات السعرية أثار سلبية وايجابية في آن واحد، فنجد في الجانب الايجابي هو تحقيق عوائد مالية كبيرة للموازنة العامة ومن المستهلكين لهذه المادة عموما وبهذه الخطوة اقتربت أسعار المشتقات النفطية قليلا من أسعارها السائدة في الأسواق المحلية لدول الجوار، فضلا عن تقليل فجوة التشوهات السعرية التي تعاني منها هذه المواد بسبب تمتعها بالدعم الحكومي .

فيما يخص الجوانب السلبية فقد تركت هذه الزيادة في أسعار المشتقات النفطية أثار انتقلت إلى بقية القطاعات كمدخلات في عملية الإنتاج النهائي والوسيط للعديد من الأنشطة الاقتصادية، وتمتدت بشكل دائري، إلا إن المهم هو الآثار التي تتحملها العائلة مضافا إليها الآثار السلبية الأخرى التي يحدثها التضخم على الرغم من إن هذه المشتقات مدعومة من قبل الحكومة، ولتزيد أعباء إضافية على العائلة العراقية ، **ويمكن إدراج بعضها وكالآتي :-**

- تقليل استهلاك العديد من العوائل التي تعيش دون مورد مالي محدد بسبب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية الناتجة عن الارتفاع المستمر في أسعار المشتقات النفطية.
- تحميل العوائل من ذوي الدخول الثابتة بأعباء مالية إضافية تختلف من عائلة إلى أخرى بحسب استهلاكها من هذه المشتقات وحسب طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي .
- تأثير الزيادة السعرية في أسعار المشتقات النفطية غير المباشر على حجم استهلاك العائلة وأوجه إنفاقها بشكل عام وذلك من خلال تأثير أسعار بقية المجاميع الرئيسية المكونة لسلة الاستهلاك بهذه الزيادة واللجوء إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاستهلاكية من مختلف السلع والخدمات بالشكل الذي يضمن بقائها واستمرارها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

ومن القضايا الهامة والتي هي مثار جدل بين الاقتصاديين هي مسالة التأثيرات التضخمية التي يولدها رفع الدعم، **وهنا نجد وجهتي نظر متعارضة حول الموضوع :-**

وجهة **النظر الأولى** ترى أن الأمد القصير سيكون مصحوبا بتأثيرات تضخمية واضحة جراء الرفع، ينطلق أصحاب هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى أن التضخم الذي سيحدث هو من نوع دفع التكاليف بحيث أن رفع أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار باعتبار أسعار المشتقات ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار والذي يعد مؤشرا تضخميا، **إن أصحاب هذا الرأي يستندون إلى جملة من الحجج :-**

❖ هناك طلب متواصل على الغاز والنفط الأبيض والبنزين والكاز وذلك للأغراض ألمنزليه والصناعية وزيادة أسعارها ستؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

❖ أن الطلب على البنزين وزيت الغاز هو طلب مشتق من الطلب على السيارات ومن ثم قطاع النقل، وان أي ارتفاع في أسعار هذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

❖ هناك علاقة طردية بين أسعار البنزين والكاز وارتفاع أسعار المواد الغذائية (الفواكه والخضر)، وذلك لان الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار أجور النقل كأحد مكوناتها وهكذا سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار .

في هذه الصدد يرى هذا الفريق إن سلسلة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة من ارتفاعات الأسعار ستحدث، مما ينعكس بشكل متتابع على بقية القطاعات، والنتيجة هي مواجهة الاقتصاد ككل لضغوط تضخمية .

إما وجهة **النظر الثانية** ترى إن هذه التأثيرات تمتد للأجل القصير فقط في حين إن التضخم يمكن أن يصفي نفسه في الأمدين المتوسط والطويل، **ويستند هذا الفريق إلى حجج أخرى : -**

• إن التضخم الذي سيحدث هو تضخم التكاليف، لكن يجب إن لا ننسى إن الزيادة في التكاليف ستكون من قبل سلعة تنتجها الدولة نفسها، هذا يعني إن الدولة ستقوم عن طريق رفع الأسعار بأجراء تخفيض كمية المعروض النقدي في التداول، وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة التي ستحدث نتيجة رفع الأسعار، ومن جهة أخرى فان المتوقع هو تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (وذلك من زاوية إن رفع السعر سيقلص الاستهلاك والتهريب) هذا يعني إن تقليص الفجوة سيلغي عملية الاستيراد التي كانت تلجأ لها الدولة لملأ تلك الفجوة، والنتيجة هي توقع حصول انخفاض في النفقات العامة للدولة. إن زيادة الإيرادات وتقليص النفقات يعني تخفيضاً في الطلب الكلي وهو ما يعني تقليص الفجوة التضخمية بين الطلب والعرض الكليين.

• إن رفع الدعم يعني إن تحسناً في وضع الموازنة سيحدث، بعبارة أخرى فان انخفاض في العجز أو فائض في الموازنة سيتحقق، وهو ما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على تمويل عجز الموازنة وبالتالي التقليل من التأثيرات التضخمية المصاحبة لتمويل العجز.

• أن تحسن وضع الموازنة الذي يمكن أن يحدث – نتيجة زيادة الإيرادات العامة وتقليل الإنفاق على المشتقات النفطية والذي هو إنفاق استهلاكي في اغلبه – سيوفر فوائض مالية مهمة للدولة، وهذه الفوائض يمكن أن تستغل في مجالات زيادة الإنفاق على التعليم، الصحة، الكهرباء، تطوير البنى التحتية، الخدمات العامة، وهذه المجالات هي نفقات استثمارية، كل ذلك سيدعم وبشكل دائم وعلى المدى الطويل مستوى الدخول الحقيقية للإفراد مما سيلغي الآثار التضخمية لرفع الدعم.

إن الاهتمام بقطاع الكهرباء على سبيل المثال سيلغي الطلب على البنزين والكاز لأغراض المولدات الكهربائية، كذلك فأن الاهتمام بقطاع النقل وتوفير شبكة مترو متكاملة، وتطوير قطارات سريعة، ونقل جوي بين المحافظات، كل ذلك يعني تقليص الاعتماد على السيارات الخاصة وبالتالي تقليص الطلب الاستهلاكي المتزايد على المشتقات.

أن الاهتمام بقطاع التعليم والصحة هو إنفاق استثماري في العنصر البشري.. وهو ذو تأثيرات ايجابية مباشرة وغير مباشرة في تعزيز الدخل الحقيقي للأفراد.

يرى هذا الفريق أن تغيراً في هيكل الإنفاق يجب أن يحدث بحيث يتم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري مقابل تقليل الإنفاق الاستهلاكي.

نستنتج من استقراء وجهات النظر إن الاقتصاد العراقي الذي يعاني من هذه المشاكل قادر على استيعاب تأثير معدلات التضخم في الأجل القصير مقابل الحصول على اقتصاد معافى، منتج، متنوع في الأجل المتوسط والطويل .

2. معدل التضخم ما بين الفقر ومستوى المعيشة والبطالة

أحد التأثيرات الهامة للتضخم في المجتمع والمتمثلة في إعادة توزيع الدخل لغير صالح الفئات الفقيرة والمتوسطة ويحدث هذا التأثير نتيجة لوجود تباين في مدى السرعة التي يستطيع فيها أصحاب الدخول المختلفة التكيف مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، وأصحاب رأس المال الكبير من الفئات الأكثر قدرة على التكيف السريع مع المتغيرات في المستوى العام للأسعار في الدولة، وبالمقابل فإن ذوي الدخول المحدودة وأصحاب المعاشات والمتقاعدين والذين يعتمدون على مساعدات الضمان الاجتماعي تتحدد دخولهم بشكل مسبق لان التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لدخولهم .

وتبنت الحكومة في (24 تشرين الثاني 2009) الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والتي تعكس التزامات الحكومة أمام مواطنيها وتحويل هذه الالتزامات إلى برامج حكومية واطر عمل قابلة للتطبيق في إطار عملية التنمية الشاملة، واشتُقت أهداف ومحصلات ومخرجات وأنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر في ضوء تحليل ملامح الفقر من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (2007)، وقد وضعت تقليص مستوى الفقر بنسبة لا تقل عن (30%) بوصفه هدفا عاما للإستراتيجية.

فتكلفة التضخم تقع بدرجة أكبر على عاتق الفقراء لأنهم يفتقرون إلى الثروة التي تمكنهم من تنويع أصولهم وتحويلها إلى أصول لا تتأثر بالتضخم. وبذلك يكون التضخم أقسى من الضرائب جميعها وأشدها تصاعدا .

ومن اجل التقليل من معدل الفقر في العراق فقد تم تطبيق أسلوب مستوى المعيشة الذي يمتاز بكونه يقوم على قياس مدى ما يتحقق من إشباع فعلي من الحاجات الأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات ويعني اعتبار الأسرة محرومة من الحاجة الأساسية حتى لو كان مستوى دخل الأسرة يؤهلها لذلك، ولا يقتصر مستوى المعيشة على الحاجات الأساسية التي تشترى إنما يشمل أيضا الحاجات الأساسية الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابل المال فقط كالأمان الشخصي والخلو من الأمراض المزمنة والإعاقات وتوفر الخدمات العامة وخلو البيئة من التلوث.

ويتباين مقدار الإشباع المتحقق في ميادين مستوى المعيشة في العراق على اثر عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى يرتبط بعضها بظروف تاريخية في حين يرتبط البعض الآخر بالظروف غير الاعتيادية التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر .

ويستند مستوى المعيشة على مؤشرين كميين هما مؤشر الأسعار والأجور، حيث يصبح مؤشر الأسعار لا قيمة له إذا لم يرتبط بمستوى المعيشة فالأخير يعتبر المعبر الأساسي للتنمية البشرية منذ إن تبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام (1990) والمكون من متوسط العمر المحتمل، درجة تعليم السكان، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ويقف مستوى المعيشة إلى جانب كل من أصحاب العمل وأصحاب الأجور، فبانخفاض القوة الشرائية للإفراد نتيجة لارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتباطؤ عجلة

الإنتاج بشكل عام، فتقوم الدولة بفرض ضرائب إضافية على أصحاب الإرباح لتعويض المتضررين من هذا الارتفاع وخاصة ذوي الدخول المحدودة .

لذا فان العلاقة التي تربط مستوى المعيشة مع معدل التضخم علاقة عكسية لان كل زيادة بالأسعار تعني انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد واستبعاد أصحاب الدخول المحدودة لمجموعة من السلع والخدمات الأمر الذي ينعكس على مستوى رفاهية الفرد، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال (2010–2013) والذي انعكس على تحسن مستوى المعيشة من (5.1) مليون دينار عام (2010) إلى (7.7) مليون دينار عام 2013 محققاً معدل نمو (14.72%) ونسبة زيادة (6.94%) مقارنة بعام (2013) .

أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ويزداد عدد العاطلين عن العمل فيه، حيث تنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب عليها، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة.

إن ما يفسر وجود حاجة كبيرة للقوة العاملة بشتى أنواعها ومستوياتها وتوجيه الموارد البشرية والطبيعية لتوظيفها في عملية التنمية البشرية ذلك لان العراق من بين مجموعة من الدول ذات الحجم المتوسط من السكان وامتلاكه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمياه، والثروات المعدنية من النفط والكبريت والفوسفات، إلا انه بسبب الظروف التي مر بها أدت إلى تدهور الاقتصاد العراقي وشيوع ظاهرة البطالة والتضخم النقدي. **والشكل أدناه يوضح العلاقة ما بين التضخم ومستوى المعيشة :-**

الشكل (8)

علاقة التضخم بمستوى المعيشة

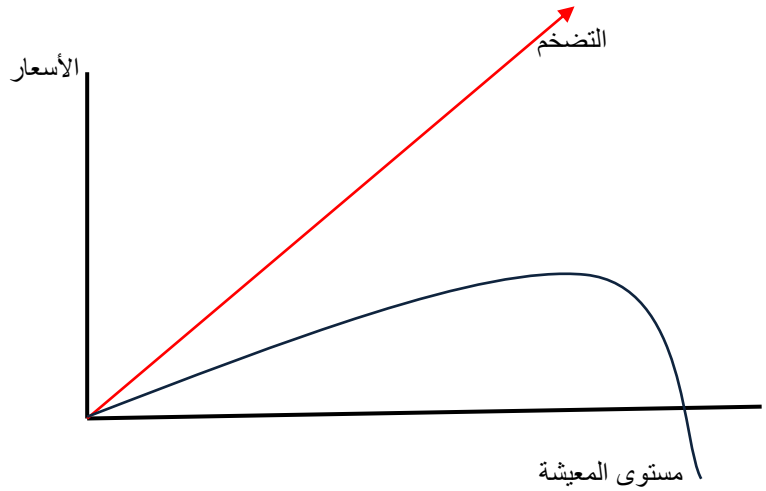

إما بخصوص البطالة تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى تراجع معدلات البطالة في العراق بالاستناد إلى المسوحات التي تجريها الفرق المخصصة في الجهاز، وتراوحت معدلات البطالة في العراق في الأعوام (2004 – 2008)، ما بين (35% – 18%) واستقرت عند (15%) في عام (2010) وتتراجع بحسب مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء إلى (11%) خلال عامي (2012 و 2013)، **والجدول أدناه يوضح العلاقة ما بين التضخم والبطالة :-**

السنوات	معدل البطالة%	معدل التضخم%
2010	15	2.5
2011	11	5.6
2012	11	6.1
2013	11	1.9

*علماً إن الخطة الخمسية (2013 – 2017) تستهدف الوصول بنسبة البطالة إلى أدنى من (6%) ولمدة خمس سنوات.

3. التضخم وسوق الأوراق المالية

يعمل سوق الأوراق المالية وبشكل تلقائي على الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وامتصاص فائض السيولة النقدية وتوظيفها في الأوراق المالية بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك وهذا له تأثير كبير في النشاط الاستثماري، بسبب العلاقة العكسية بين التضخم وبين الطلب على الأوراق، فارتفاع مستوى الأسعار ينطوي على انخفاض الطلب على الأسهم والسندات لأنه سيجعل الفائدة الحقيقية منخفضة .

ومن الصعوبة في ضوء التغيرات الحاصلة في العراق سواء أكانت السياسية منها أم الاجتماعية أم الاقتصادية ولما ستكون عليه الأوضاع بالنسبة للاقتصاد العراقي لاسيما وان هذا الاقتصاد في طور الخروج من خانة الاقتصادات المركزية او المخططة إلى خانة اقتصادات السوق أي انه يمر بما يعرف اصطلاحا بـ (اقتصاد التحول) خاصة فيما يتعلق بالسوق المالية، إذ إن الأخيرة قد طرأت عليها جملة من التغيرات القانونية والمؤسساتية بهدف تطويرها والارتقاء بها لمستوى يوازي أسواق المال المشابهة لها في المنطقة العربية خصوصا والأسواق الدولية عموما .

وتعتبر شركات الاستثمار المالي مؤسسات مالية هدفها تمكين المستثمرين والمدخرين من ضم الأموال التي لديهم لاستثمارها في أنواع مختلفة من أسهم وسندات الاستثمار، ولقد تأسست شركات الاستثمار المالي في العراق على وفق إحكام المادة (9) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) .

وللتضخم تأثير مباشر وغير مباشر في أسعار الأسهم فتأثيره المباشر هو التأثير في الأسعار السوقية اليومية للسهم، وذلك إن ارتفاع معدل التضخم يجعل المستثمرين يطلبون معدل عائد أعلى عند الاستثمار في الأسهم نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للأوراق والذي يجعل المستثمر يطلب سعر أعلى لسلعته حتى

يواجه الارتفاع العام في السوق، إما التأثير غير مباشر فهو من خلال مقومات الإنتاج التي تستخدمها الشركات في عملية إنتاج السلع والخدمات الذي يؤثر على أسعار تلك المنتجات، ولعل أسوء تأثير للتضخم هو خلق حالة من الارتباك وتعقيد عمليات تقدير التكاليف والتدفقات النقدية للشركات المستثمرة بالأوراق مما يزيد من الارتباك وعدم الاطمئنان للاستثمار وبالتالي تراجع الاستثمار .

ويأخذ الإجراء نفسه في السندات فيتم بيعها وشراءها في السوق المالية، والسند المالي عبارة عن التزامات قرض أو ضمانات ويتوقع المالك من القائم بالإصدار سداد رأس المال في وقت محدد مسبقا في المستقبل، فبالنسبة للمستثمر أو المالك، فإن السند المالي هو كمية من النقد المستقبلي يجب سداده من قبل القائم بالإصدار إلى حامل السند المالي. ويتم سداد دفعات الفائدة بصورة طبيعية كدفعات دورية مرتين في السنة عادة، وإذا كان السند المالي خال من المخاطرة فإن سعر الفائدة يكون على أساس توقعات التضخم المستقبلية، والقائم بالإصدار في سوق السندات المالية يجب أن يكون مطلعا عليها فيمكن لتوقعات التضخم وأسعار الفائدة أن تحدد مقدار كمية النقد الذي تقوم بدفعه في المستقبل.

وقد تحصل مخاطر الائتمان عندما لا يقوم مصدر السندات المالية بتأدية دفعات رأس المال او الفائدة المحددة وفق الجدول، لذا فان أسعار الفائدة ستتحرك إلى أعلى، والسبب في ذلك هو تأثير التضخم السلبي على قوة شراء السندات المالية المستقبلية. وبعبارة أخرى، كلما كان التضخم السائد وتوقعات معدلاته المستقبلية أعلى، كلما زادت العائدات فيميل المستثمرون إلى المطالبة بأسعار فائدة أعلى في سبيل التعويض، لان التضخم واحد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أسعار فائدة السند المالي النهائية.

ويقوم البنك المركزي العراقي بمزايدة لبيع سندات الخزانة لأنه يعد مدخلاً إضافياً لتفعيل عمليات السوق المفتوحة وتنويع الأدوات المتوفرة في سوق المال بواسطة أدوات دين ذات آجال استحقاق مختلفة ويساعد على نمو هيكل متناسق لآجال معدلات الفائدة وخفض التوقعات التضخمية في سوق المال والحد من ارتفاع التضخم على أسعار الفائدة الطويلة الأجل .

وخلاصة ذلك فعلى المستثمرين والقائمين بالإصدار توقيت إصدارات الأسهم والسندات المالية لضمان جعل تأثيرات التضخم محدودة. ويتضمن هذا التوقيت التنبؤ بكمية النقد للسند المالي والسهم حتى موعده، والتأكد من أن العائدات تعوض الزيادة المتوقعة للتضخم، ومما لاشك فيه إن البنك المركزي يتجه في فترات التضخم إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهذه الزيادة ستؤدي إلى تخفيض المبالغ المخصصة للإقراض لدى المصارف التجارية وفي هذه الحالة يمكن للبنك المركزي إن يبيع السندات إلى المصارف والإفراد، وبأجرائه هذا فانه يقلل من مقدار السيولة المتاحة ومن ثم من كمية عرض النقد باعتبار إن الزيادة في عرض النقد المواكبة للتضخم.

4. العجز ومعدل التضخم

ثمة علاقة تبادلية مهمة تجمع بين معدل التضخم والموازنة العامة لاسيما في ظروف البلدان النامية، فالأخيرة تعاني من عجز في موازناتها وهذا العجز ناجم في الأساس من التزايد في النفقات العامة اللازمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات الاستقرار السياسي مقابل تراجع حصيلة الإيرادات العامة، والمشكلة لا تقف عند العجز بحد ذاته وإنما بطرق تمويل العجز والتي غالباً ما يكون لها أثار تضخمية، وبالتالي ارتفاع في الأسعار والذي يحدث آثار ضارة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية ولعل الموازنة العامة من بينها، فالتضخم يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وهذا التدهور في قيمة النقود يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة أي انه يؤدي إلى زيادة كمية النقود لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات قبل التضخم، من هنا فأن التضخم سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة والعجز سيفاقم من معدلات التضخم بسبب طرق التمويل المتبعة، وقد بلغ عجز الموازنة العراقية وبحسب قانون الموازنة العامة خلال عام (2012) (14.796) مليار دينار عراقي، ليصل في عام (2013) إلى (19.127) مليار دينار عراقي.

إن النشاط الانفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي قد أدى إلى نمو الضغوط التضخمية التي تترك أثارها السالبة على حركة الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة وقدرات الفرد الشرائية، ومن اللافت للنظر إن النفقات التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي تشكل نسبة كبير من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الإنفاق على الرواتب والأجور والنفقات التحويلية المختلفة التي باتت تفوق قدرات العراق الإنتاجية إجمالا إذا ما استبعدنا القطاع النفطي.

إن تصاعد وتائر التضخم في العراق اليوم أدى إلى عرقلة برامج الأعمار والتنمية المزمع تحقيقها في الأمدين المتوسط والبعيد، وعليه كان لابد من تفعيل دور السياسة المالية في خفض معدلات التضخم، ومن المعروف اقتصادياً، أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الأدوات الاتفاقية والافتراضية والضريبية، تكمن فاعليتها في فترات التضخم من خلال تقليل الأنفاق العام وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

ولكي تكون أدوات السياسة المالية ذات فاعلية في معالجة التضخم ، يجب على أصحاب القرار اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتي من بينها ترشيد الأنفاق الاستهلاكي للحكومة خصوصاً في المجالات التي لا يترتب عليها آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضرورية للمواطنين وبما يترتب على ذلك تخفيض معدلات نمو الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي، والحد من مقدار العجز في الموازنة العامة، وكذلك تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة تحديد أولويات الأنفاق العام باتجاه محاربة أوجه الإسراف والتبذير، سواء كان ذلك على الأنفاق الجاري أو الاستثماري.

5. سعر الفائدة ومعدل التضخم

يُعد التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تقرر مستوى أسعار الفائدة، لهذا السبب فإن أي بيانات اقتصادية أو معلومات مالية يبدو أنها ستؤثر في أسعار الفائدة أو التضخم سيكون لها أهمية كبيرة لدى المستثمرين، لأنها سوف تقدم فرص جديدة للاستثمار حينما يقوم السوق بإعادة تقييم نفسه، فالتضخم المرتفع يزيد من التكلفة على أسعار الفائدة على المدى الطويل ولهذا فانه يؤثر على أسعار الفائدة و يرفعها مما يقلل من التوجه إلى الاقتراض، وعليه فان توقف الناس عن الشراء (إي قلة الطلب) يزيد من المنتجات المعروضة، وبالتالي يقل الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة.

إن أسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على سوق الائتمان (القروض) لارتفاع معدلها الذي جعل الاقتراض أكثر تكلفة من خلال تغيير أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وعدم وجود تضخم وركود أساسا يمكن للاقتصاد أن ينمو بسرعة كبيرة .

إن انخفاض أسعار الفائدة أكثر قوة على الاقتراض في أيدي المستهلكين عندما يتوجه اغلب دخلهم نحو الإنفاق الاستهلاكي فإن الاقتصاد سوف يتحرك بشكل ايجابي، ولكن بطبيعة الحال سوف يخلق التضخم، لذا تكمن مسؤولية البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية برصد مؤشرات التضخم مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وبالأرقام القياسية لأسعار المنتجين (PPI) وبذل قصارى جهده للحفاظ على الاقتصاد في حالة توازن، إلا أن ارتفاع التضخم قد لا يؤدي إلى إضرار سلبية عميقة خاصة إذا ما تم استهدافه .

أن أحد الأسباب الرئيسية للتذبذب في المستوى العام للأسعار هو زيادة كمية النقود عن حجم السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد الوطني وقد ترافق هذا التوسع في عرض النقد مع تطور الإيرادات النفطية والاحتياطيات الدولية وتطور الناتج المحلي الإجمالي وتوسع في النفقات الحكومية، مما أدى إلى تصاعد معدلات التضخم الذي جاء بفعل عاملين الأول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي ركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج، إما العامل الثاني التأثير الكبير على الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء انعكاساً لاتساع الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي)، وقد ركز البنك المركزي في سياسته النقدية على الدور الذي تؤديه إشارة سعر الفائدة واعتمادها لاستعادة التوازن الاقتصادي وفرض الاستقرار مما جعل معدل التضخم تحت السيطرة خاصة بعد عام (2004) الذي اخذ البنك المركزي استقلاليته .

لذا فالعلاقة التي تربط معدل التضخم بسعر الفائدة هي علاقة عكسية حيث إن انخفاض مقدار الفائدة التي يدفعها المقترض سوف يزيد من استهلاكه وبالتالي زيادة التضخم والعكس صحيح تماماً في حالة انخفاض الفائدة.

والشكل (9) يوضح علاقة معدل التضخم بالمتغيرات الاقتصادية وكما يلي :-

الشكل (9)

علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية

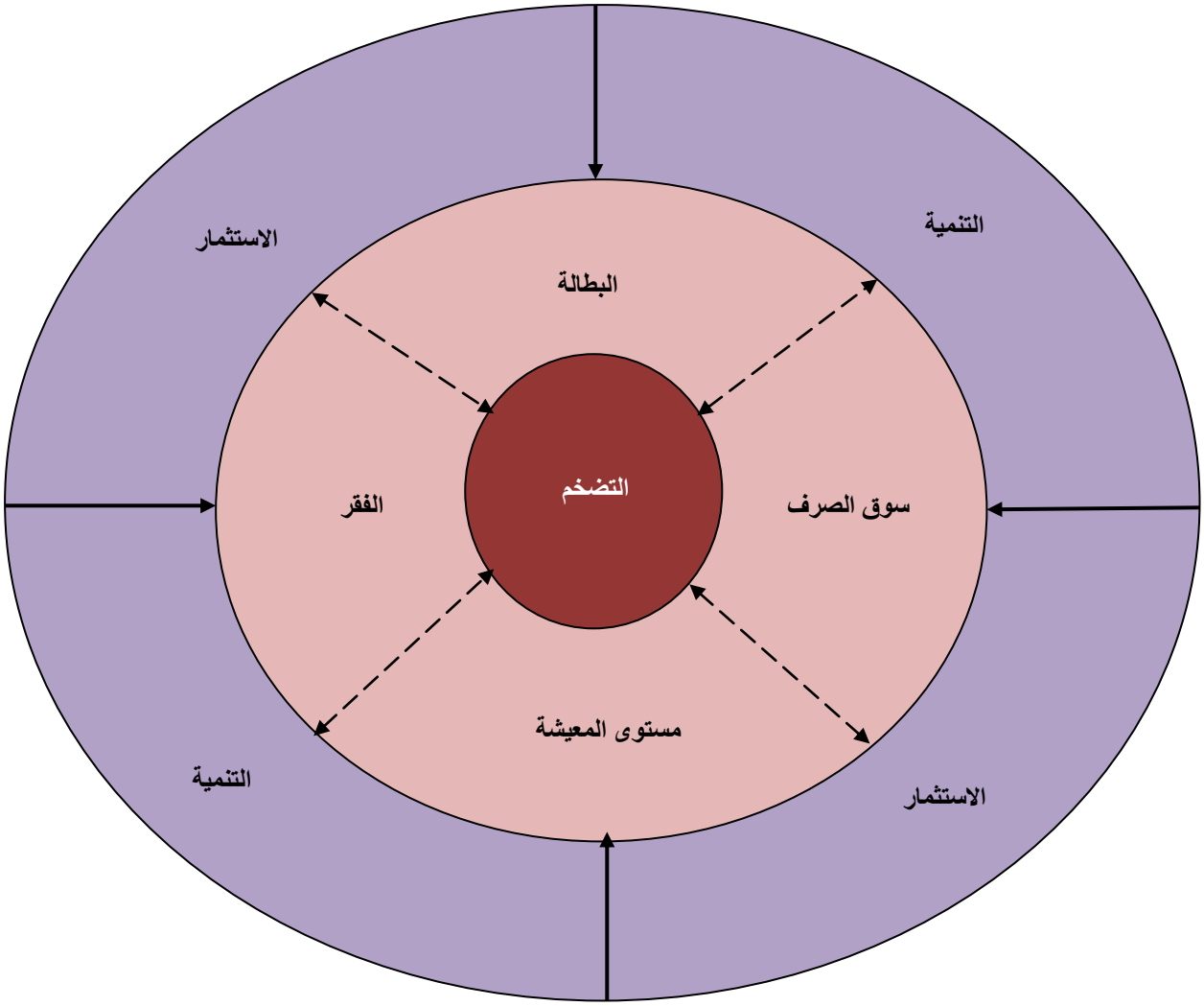

سادساً: دور السياستين المالية والنقدية للحد من التضخم في الاقتصاد العراقي

تهدف السياستين المالية والنقدية من خلال أدواتهما إلى تحقيق الاستقرار التي تتبعها الدول من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي لكون السياسة المالية تمثل الجانب الحقيقي للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية تمثل الجانب النقدي، لذا فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق بين السياستين ولأهميتهما النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي .

إن أدوات السياستين المالية والنقدية تطورت مع تطور الفكر المالي والمصرفي والتغيرات في كل من سلوك وأداء الاقتصادات المختلفة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات عالية من العمالة (التوظيف)، إلا إن هذه الأدوات وان كانت متداخلة لكنها تثير التعارض فيما بينها وهذا ما حدث في الاقتصاد العراقي بعد إحداث عام (2003) ولحد ألان، حيث كانت السياسة المالية سياسة توسعية فأصبحت أدواتها تستخدم إما لمعالجة فجوة انكماشية او تضخمية في الاقتصاد، في حين كانت السياسة النقدية سياسة انكماشية من خلال دعم قيمة الدينار مقابل الدولار ورفع معدلات الفائدة على الإيداع والإقراض بسبب توسع السياسة المالية.

وتمارس أدوات السياسة المالية دوراً فاعلاً في تخفيض وضبط معدلات التضخم في العديد من الاقتصاديات الكلية التي تتداخل أدواتها بهدف المحافظة على المستوى العام للأسعار، وهذه الأدوات إما تكون منسجمة مع مستوى الأسعار او متعارضة وبالتالي يظهر تأثيرها العكسي على التضخم .

فالسياسة المالية بمفهومها الواسع تستخدم أدواتها المتمثلة بالتغيرات المعتمدة في **الإنفاق الحكومي وفي حجم وشكل وتوقيت فرض الضريبة، وعمليات الدين العام**، فكان للإنفاق الحكومي أهمية كبيرة بالاعتماد على الدولة للمحافظة على مستويات المعيشة من خلال الإنفاق لدعم البطاقة التموينية، والوقود، ودعم المزارعين فانعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يتراوح ما بين (161–927) دولار/فرد بحسب بيانات الموازنة في خطة التنمية السابقة، ولكن بعد إحداث عام (2003) أضيفت بنود جديدة كحقوق الملكية واستيراد الطاقة الكهربائية وغيرها، فانعكس بدوره على نصيب الفرد حيث شهد نمواً بنسبة (14.1%)، ويعود السبب في ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والمعيشي الذي ارتبط برفع سقف الصادرات النفطية فزادت مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي .

كما انعكس اثر أدوات السياسة المالية من خلال أداة الضرائب التي تكمن في أوقات التضخم فمعدلات الضرائب العالية وخاصة الضرائب المباشرة المفروضة على الدخول والثروات واقتطاع جزء مهم منها يقلل القوة الشرائية التي بيد الإفراد فيقود إلى تقليل إنفاقهم الاستهلاكي، ففي العراق لا تزال الإيرادات الضريبية قليلة المرونة بحيث تستجيب بشكل بطيء للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في هذا الإخفاقات يعود إلى الطرق في تحصيل الضريبة، وعدم مواكبة الجهاز الضريبي للتطورات التقنية، إضافة

إلى نقص الكوادر، وارتفاع التهرب الضريبي إضافة إلى الأسباب الإدارية والاقتصادية والتشريعية والتي أظهرت الضعف في تحصيل الضرائب .

وبالإضافة إلى الإنفاق الحكومي والضرائب فان اثر الدين العام على معدل التضخم يكون واضحاً تبعاً لطريقة الاقتراض، فقد تقترض الدولة من الإفراد او من الجهاز المصرفي ويتوقف هذا على طريقة استخدام هذا الاقتراض لإغراض استهلاكية او استثمارية، فكلا النوعين يؤدي إلى خلق قوة شرائية ويرفع حجم السيولة النقدية وبالتالي يرفع من معدل التضخم خاصة إذا كان موجه نحو الاستهلاك . فاستخدام أدوات السياسة المالية يكون إما بتخفيض الإنفاق او زيادة الضرائب، او كلاهما معا للحد من اثر التضخم.

في حين تمتاز **السياسة النقدية** بمجموعة من الجوانب التي تحدد إطار عملها من حيث كونها تمثل احد جوانب السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والجانب الأخر يتعلق بالإجراءات القانونية بعد إعلان الاستقلالية للبنك المركزي والتحكم بسياسة سعر الصرف والفائدة على الدينار العراقي، والتحكم بعرض النقد على مستوى يتناسب مع متطلبات الطلب الكلي والعرض الكلي.

وقد اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة إجراءات للحد من ظاهرة التضخم من أبرزها :-

تكثيف نشاط الرقابة المصرفية وذلك من اجل الوقوف على طبيعة وحجم النشاط المصرفي من حيث مساهمته في معالجة الأزمات الاقتصادية .

إصدار البنك المركزي مجموعة من القرارات وبسياسة انكماشية تقضي برفع سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة العلني، وذلك بهدف الحد من التضخم، ألان إن هذه السياسة جاءت معارضة للسياسة المالية التوسعية، حيث اتخذ إطار عمل البنك المركزي شكل جديد في مواكبة فائض السيولة النقدي على مستوى الاقتصاد المحلي .

نجحت السياسة النقدية في سحب السيولة الفائضة من خلال اللجوء إلى الاقتراض العام عن طريق إصدار نوعين من السندات الأول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي وكلا النوعين بآجال مختلفة بدءاً من اذونات الخزينة ذات الثلاثة أشهر مروراً بسندات الخزينة النصف سنوية والسنوية.

من هنا شهدت السياسة النقدية وعلى صعيد سعر الفائدة تحولاً من خلال تطبيق هيكل جديد لسعر الفائدة على الدينار يتسم بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك نحو زيادة الادخار لمواكبة تغيرات السياسة المالية التوسعية، فبموجب هذا الهيكل أصبح سعر فائدة البنك المعلن سعراً محورياً تتحرك حوله أسعار الفائدة على الودائع والإقراض، لذا أصبحت السياسة النقدية تعبر عن نفسها بسعر الفائدة ألتأشيري (سعر البنك) الذي يعتبره البنك ملائماً للمحافظة على استقرار الأسعار. ومن خلال التسهيلات التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف ومنحها الائتمان المطلوب يمكن السيطرة على مناسيب السيولة وصبها في مسار الاستقرار لخفض التضخم الى مستوياته المستهدفة.

ومن هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية في العراق على قاعدة تايلر (وهي قاعدة مركزية تفرض على السلطة النقدية رفع أسعار الفائدة خاصة عندما يكون الإنفاق الكلي اكبر من القدرات الإنتاجية للاقتصاد)، لذا فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق التوازن ما بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد، وأيضا تحقيق معدلات تضخم بأدنى مستوياته والذي لا يزيد عن (3%) سنوياً.